جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي
كلّيّة العلوم الإسلاميّة
قسم الشّريعة

السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي كألية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي–دراسة حالة–

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصّص: معاملات مالية معاصرة

الطّالب:
بن صبرو إيمان
بلحاج عزيزة

المشرف:
د. سمير تامة

لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الرُّتبة	الجامعة	الصِّفة
أ.د. فوزي محيريق	أستاذ التّعليم العالي	جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي	رئيسا
د. سمير تـامة	أستاذ محاضر	جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي	مشرفا ومقرّرا
د. سعاد بيات	أستاذة محاضرة	جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعيّ: 1446–1447هـ/2024–2025م

جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي
كلّيّة العلوم الإسلاميّة
قسم الشّريعة

السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي كألية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي–دراسة حالة–

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصّص: معاملات مالية معاصرة

من إعداد الطّالبين:
بن صبرو إيمان
بلحاج عزيزة

المشرف:
د. سمير تامة

لجنة المناقشة

الاسم واللّقب	الرُّتبة	الجامعة	الصِّفة
أ.د. فوزي محيريق	أستاذ التّعليم العالي	جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي	رئيسا
د. سمير تـامة	أستاذ محاضر	جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي	مشرفا ومقرّرا
د. سعاد بيات	أستاذة محاضرة	جامعة الشّهيد حمّه لخضر – الوادي	ممتحنا

الموسم الجامعيّ: 1446–1447هـ/2024–2025م

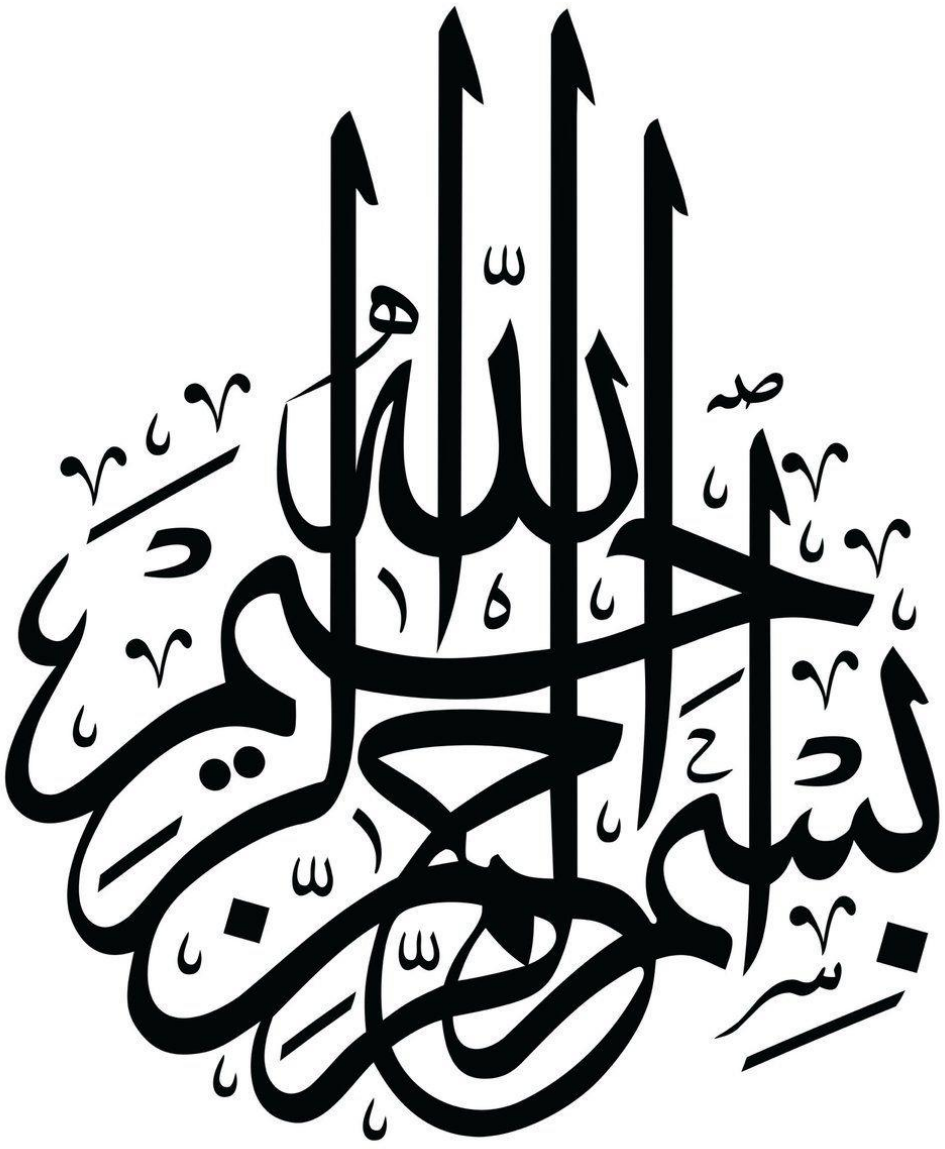
بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

[الأعراف :43]

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح

بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

وأدامهما وإلى والدي صديقتي رحمهما الله

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتنا ولا تزال من إخوة وأخوات،

وإلى رفيقات المشوار

رعاهم الله ووفقهن.

وإلى كل قسم شريعة وجميع دفعة 2025 م

وإلى كل الاشخاص الذين نحمل لهم المحبة والتقدير

وإلى إخوتنا في غزة فلسطين

عزيزة، إيمان

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثال لقوله صلى الله عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله" نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان

للأستاذ "د. سمير تامة " الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة

وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام للأعضاء اللجنة المحترمين

على عناء قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر إلى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الإسلامية عامة

وقسم الشريعة خاصة بجامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي.

وإلى كل موظفي المكتبة وجزاهم الله كل خير

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا

يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد ونسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك.

في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.

ملخص

ملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان "السياسة "النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي كآلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2022".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر أدوات السياسة النقدية الاسلامية والمتمثلة في الصكوك الإسلامية (صكوك المشاركة الحكومية شهامة، الزكاة، التمويل المصرفي الإسلامي) في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط معدلات التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

توصلت هذه الدراسة من خلال اتباع المنهج التحليلي وبالارتكاز إلى بيانات واقعية للفترة الممتدة من سنة 2000-2022 إلى أن هذه الأدوات لم تحدث الأثر المرجو منها بشكل فعال، حيث أظهرت صكوك المشاركة الحكومية شهامة محدودية في التأثير على معدلات التضخم نتيجة لطبيعتها التمويلية قصيرة الأجل من جهه ومن جهه أخرى أنها موجهه لتمويل العجز الموازني، كما وضحت الدراسة أن التمويل المصرفي الإسلامي لم يوظف بالشكل الأمثل في دعم القطاعات الإنتاجية مما أضعف دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الزكاة فرغم أثرها الاجتماعي لم تنعكس بوضوح على مؤشرات الاقتصاد الكلي نظرا لضعف التنسيق المؤسسي وغياب التكامل مع السياسات العامة؛ وعليه خلصت الدراسة إلى أن تفعيل أدوات السياسة النقدية تتطلب اصلاحات هيكلية وتكامل مؤسسيا وتوجيها استراتيجيا نحو القطاعات ذات القيمة المضافة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية؛ استقرار اقتصادي، زكاة؛ صكوك إسلامية؛ تمويل مصرفي إسلامي

"

Abstract :

Monetary Policy According to the Pillars of the Islamic Economy as a Mechanism for Achieving Economic Stability in Sudan during the Period 2000–2022".

The aim of this study is to analyze the impact of Islamic monetary policy tools, particularly Islamic financial instruments (government participation sukuk "Shahama"), zakat, and Islamic banking finance, on achieving economic stability through controlling inflation rates, enhancing economic growth, and stabilizing the exchange rate.

By following an analytical and inductive methodology based on actual data from the period 2000–2022, the study concluded that these tools had limited impact overall. For instance, the government participation sukuk (Shahama) showed the most significant impact, but their effect on inflation rates was modest due to their short-term liquidity orientation rather than directing finance toward productive sectors. Similarly, Islamic banking finance did not fully serve the objectives of Islamic economics in supporting productive sectors to ensure economic stability. As for zakat, despite its social impact, it did not clearly reflect on economic indicators due to its limited developmental integration with national public policies.

The study concluded that activating Islamic monetary policy tools effectively requires structural reforms and institutional integration, with a clear strategic orientation toward productive sectors in order to ensure added value in achieving economic stability.

Keywords: Islamic monetary policy, economic stability, zakat, Islamic sukuk, Islamic banking finance

فهرس

فهرس المحتويات

الإهداء ..... /

شكر وعرفان ..... /

الملخص ..... /

فهرس المحتويات ..... /

فهرس الآيات ..... /

فهرس الأحاديث ..... /

قائمة الجداول ..... /

قائمة الأشكال ..... /

قائمة الرموز والإشارات ..... /

مقدمـــــة ..... أ

الفصل الأول: 5

تمهيد: 6

المبحث الأول: السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي والاستقرار الاقتصادي... 7

المطلب الأول: السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الاسلامي 7

الفرع الثاني: خصائص السياسية النقدية في الاقتصاد الإسلامي 10

الفرع الثاني: اهداف السياسة النقدية في، الاقتصاد الإسلامي 12

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية في الإسلام. 15

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي.....19

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي 19

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:.....20

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي عنيت بموضوع السياسة النقدية في الإسلام والاستقرار الاقتصادي **31**

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الأجنبية 31

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية 31
المطلب الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة. 46
خلاصة الفصل الأول: 47
الفصل الثاني 48
تمهيد 49
المبحث الأول: دراسة مؤشرات لسياسة النقدية الإسلامية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي لسودان للفترة (2000–2023).....**50**
المطلب الأول: دراسة تحليلية للمؤشرات الاستقرار الاقتصادي 50
الفرع الأول: النمو الاقتصادي في السوادان (2000–2023):.....50
الفرع الثاني: التضخم في السودان لفترة (2000–2023) 53
المطلب الثاني: المؤشرات السياسة النقدية الإسلامية 55
الفرع الأول: الزكاة في السودان لفترة (2000–2021) 55
الفرع الثاني: تطور صيغ التمويل الإسلامي في السودان للفترة (2000–2023).....57
الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية في السودان للفترة (2000–2022).....60
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية في الإسلام على الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة 2000–2022 .....**64**
المطلب الأول: الصكوك الإسلامية شهامة ودورها في ضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي 64
الفرع الأول: الصكوك الإسلامية شهامة ودورها في ضبط التضخم.....64
الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية شهامة ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي 67
المطلب الثاني: الزكاة كألية من أليات السياسة النقدية الإسلامية في السودان ودورها في ضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي.....68
الفرع الأول: امتصاص السيولة الزائدة: 68
الفرع الثاني: تحقيق التوزيع العادل للدخل: 69
المطلب الثالث: التمويل المصرفي الإسلامي في السودان ودوره في ضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف.....70

خلاصة الفصل.....72
خاتمة **74**
قائمة المصادر والمراجع **76**

فهرس الآيات

السورة	الآيات	رقم الصفحة
سورة البقرة 275–281	قوله ﷻ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الربا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الربا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَآءه مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقاتِ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ * إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَات وأَقَامُواْ الصلاة وَآتَوُاْ الزكاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ * يأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ الرِّبا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾	11
سورة المزمل الآية 20.	قوله﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾	11
سورة الأنعام، الآية: 141	قوله﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾	12
سورة النساء الآية 59	قوله﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾	

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الراوي	الصفحة
"يقول الله تعالى "أنا ثالثا الشركين مالم يخن أحدهما الأخر، فإذا خانه خرجت من بينهما"	أبي داوود	11

قائمة الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
1	**يوضح تتبع مسار النمو الاقتصادي في السودان لفترة (2000–2022)**	51
2	**يوضح تطور معدل التضخم في السودان لفترة (2000/2022)**	54
3	**يوضح تطور جباية الزكاة في السودان للفترة (2000–2021)**	56
4	**يوضح تتبع صيغ التمويل الإسلامي في السودان للفترة (2000/2022)**	59
5	**العلاقة التعاقدية لشهادات الحكومية الإسلامية في السودان والهدف منها للفترة (2000–2021)**	61
6	**يوضح تطور عدد الشهادات المشاركة الحكومية شهامة المباعة لفترة (2000–2022)**	62
7	**مقارنة تطور تمويل المرابحة ونمو شهامة المشاركة الحكومية شهامة للفترة 2000–2021.**	67
8	**المشروعات الانتاجية لديوان الزكاة للفترة 2016–2020**	70
9	**الأثر الناتج والسبب الرئيسي لعدم بلوغ السودان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**	71

قائمة الأشكال

رقم الشكل		رقم الصفحة
1	**معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000–2022**	53
2	**نمو حصيلة الزكاة من الحصيلة الإجمالية**	57
3	**عدد شهادات المشاركة الحكومية شهامة المباعة في السودان للفترة 2000–2022**	63

قائمة الرموز والإشارات

الاسم	رمزه
المجلد	م
الجزء	ج
الطبعة	ط
دون طبعة	د.ط
دون ناشر	د.ن
دون مكان الطبع	د.م
دون تاريخ	د.ت
العدد	ع
الميلادي	م

مقدمة

مقدمـــــة

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها جميع الدول وذلك باستخدام السياسات الاقتصادية ومن السياسات التي لها أثر مباشر على الاستقرار الاقتصادي تدخلات البنك المركزي في السوق النقدي، والذي يعرف بالأدبيات الاقتصادية بالسياسة النقدية؛ إلا أن ظهور الأزمات الاقتصادية وفي مقدمتها أزمة الرهن العقاري بسبب استخدام سعر الفائدة، وتزيد المديونية ولتفادي ذلك الخطر، اهتم الاقتصاديون خاصة الإسلاميون بإيجاد آليات تكون بديلا للسياسة النقدية التقليدية فاعتدوا إلى وجود السياسة النقدية الإسلامية التي تقوم بإحلال نظام المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة.

وعليه يمكن القول أن من بين أهم أدوات السياسات الاقتصادية والتي لها دور حيوي وفعال في إيجاد وتحقيق والاستقرار الاقتصادي، تظهر لنا " السياسة النقدية " لكونها وسيلة وأداة للتحكم في الكتلة النقدية ، وتحسين وتعديل معدلات التضخم ، والتوجيه السليم والصحيح للنشاط الاقتصادي ، غير أن جدوى هذه السياسات يتباين المرجعيات التي بنيت عليها، بينما نجد أن السياسة النقدية التقليدية تعتمد على الأسيس المادية الربوية، نجد أن الاقتصاد الإسلامية ينظر السياسة النقدية وفق المبادئ الشرعية الإسلامية والتي من أهم أسببها التحريم المطلق للتعامل بالربا أخذا وعطاء ، ومنع اللجوء إلى الاحتكار وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع المسلم ، وربط وتوثيق الإنتاج الحقيقي بالمال الذي تسعى الحكومات والأفراد إلى توفيره وزيادة قيمته في السوق، ومن خلال مذكرتنا تسلط الضوء على أن السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي، باعتبارها آلية لتحقيق التوازن الاقتصادي " وهذا بواسطة تحليل البعد الشرعي والفكري الذي تقوم وترتكز عليه، وبيان آلياتها وأدواتها ، وإيضاح وتبين مدى قدرتها على مساهمتها و مساعدتها في إيجاد الاستقرار الاقتصادي الشامل والعادل.

1. الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى ساهمت أدوات السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2021؟

2. الأسئلة الفرعية:

من خلال التساؤل الرئيسي نستنبط جملة من الأسئلة الفرعية نطرحها في الآتي:

❶ هل تختلف آليات السياسة النقدية الإسلامية عن نظيرتها في الاقتصاد الوضعي؟

❷ هل تُساهم الصكوك الإسلامية المطبقة في السودان والمتمثلة في صكوك المشاركة الحكومية شهامة في ضبط التضخم ورفع النمو وتعزيز الاستقرار في أسعار الصرف؟

❸ إلى أي مدى ساهمت تدفقات التمويل المصرفي الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2022؟

❹ هل تستجيب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للتغير في حصيلة الزكاة إيجابيا؟

3. الفرضيات:

من الفرضية الرئيسية التي مفادها بأن أدوات السياسة النقدية في الإسلام المتعامل بها في السودان لها تأثير ايجابي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للفترة 2000-2022، نشتق جملة من الفرضيات

❶ تختلف آليات السياسة النقدية الإسلامية عن نظيرتها الوضعية من حيث المبادئ والمرتكزات، خاصة في استبعاد التعامل بالفائدة الربوية، واعتماد أدوات تمويلية قائمة على المشاركة والعدالة التوزيعية.

❷ تؤدِّ صكوك المشاركة الحكومية شهامة إلى تحقيق أثر واضح في ضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي واستقرار النقدي بسب توجيهها نحو تمويل العجز الموازني.

❸ التدفقات التمويلية التي تستخدمها المصارف الإسلامية لها أثر ايجابي على الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2022.

❹ تستجيب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بشكل ايجابي للتغيرات في حصيلة وصرف الزكاة في السودان للفترة 2000-2022.

4. أهداف وأهمية البحث

❶ الأهداف البحث:

الهدف الرئيسي للدراسة هو الالمام بالدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما أن هناك أهداف أخرى منها:

-التعرف على المفاهيم الأساسية، للسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي والاستقرار الاقتصادي.

- تحديد أي من المؤشرات بالاستقرار الاقتصادي، والسياسة النقدية في ظل مبادئ الاقتصاد الاسلامي.

-التعرف أكثر على التجربة التي خاضتها السودان في تطبيقها لآليات السياسة النقدية الإسلامية.

-تأثر الاقتصاد السودان بتطبيقه للسياسة النقدية الإسلامية.

❷أهمية البحث: تكمن في الآتي:

- أهمية كل من السياسة النقدية الإسلامية في الاقتصاد والدور المنوط به لتحقيقه وضبط المؤشرات الاقتصادية الكلية؛

- التحولات الاقتصادية التي طرأت على المنظومة المصرفية وظهور آليات وأدوات جديدة بمثابة بدائل عن التعاملات التقليدية التي يشوبها "الربا "؛
- هذه الدراسة مواكبة للمستجدات الراهنة دراسة عصرية؛
- حاجة البلدان الاسلامية وغير الإسلامية لمثل هكذا دراسات يستفاد منها وتوضيح المكاسب التي يجنيها تطبيق آليات السياسة النقدية في الإسلام.

5. الإطار الزماني والمكاني

زمنيا: اخترنا هذه الفترة من (2000 الى 2022) لكونها طبقت فيها الاستراتيجية الاصلاح الهيكلي الاقتصادي الكامل وكذا قضية انفصال جنوب السودان سنة 2011.

أما مكانيا: تناولنا دولة نامية (السودان) والتي يعتبر اقتصادها ناشئا كأنموذج عن الدول التي اقتصادها ونظامها المصرفي الإسلامي 100%.

6. المنهج المتبع

اعتمدنا عدة مناهج في هذه الدراسة وهذا راجع لطبيعة البحث

– **المنهج التاريخي:** لأننا استخدمنا الزمن الماضي في دراستنا هذه الحصول على المعرفة وهذا من خلال تتبع مسار تغير مؤشرات الاستقرار الاقتصادي وآليات السياسة النقدية، بالسنوات الى غاية نهاية مرحلة الدراسة.

– **المنهج الوصفي التحليلي:** لكوننا قمنا يوصف ظاهرة السياسة النقدية وأيضا ظاهرة الاستقرار الاقتصادي مع تحليل عناصرها والتعرف على مدى التأثير من خلال التمثيل العددي والبياني.

7. صعوبات البحث:

واجهتنا عدة صعوبات وعراقيل اثناء إعدادنا للمذكرة منها:

- عدم معرفتنا الوافية والعلمية في الجانب الاقتصادي لدولة السودان؛
- صعوبة الحصول على المعلومة الكافية في الشق التطبيقي خاصة الحصول على بعض البيانات؛
- في كثير من المرات اعترضتنا عراقيل في الوصول الى المصادر والمراجع الأجنبية غير متاح على متاحة التحميل من المنصات والمواقع الرسمية.

8. محتوى البحث:

للوصول إلى أهداف الدراسة والاجابة على التساؤلات السابقة قمنا بتقسيم موضوع بحثنا إلى مقدمة عامة وفصلينا، حيث يحتوي الفصل الأول دراسة الجانب النظري، أما الفصل الثاني الجانب التطبيقي وخاتمة لهذا سنعرض خطة البحث:

تناولنا في الفصل الأول بعنوان التأصيل النظري السياسة النقدية في الاسلام والاستقرار الاقتصادي ويندرج تحته مبحثين، في المبحث الأول السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الاسلامي والاستقرار الاقتصادي، أما المبحث الثاني فقد خصص للدراسات السابقة التي عُنيت بموضوع السياسة النقدية في الإسلام والاستقرار الاقتصادي، وينقسم إلى مطلبين، حيث المطلب الأول يحتوي على الدراسات السابقة بالغة العربية وباللغة الأجنبية، والمطلب الثاني بعنوان تقاطع اختلاف دراستنا مع الدراسات السابقة؛

أما الفصل الثاني يتعلق بالجانب التطبيقي بعنوان دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية في الإسلام على الاستقرار الاقتصادي، وقد تناول فيه مبحثين: المبحث الأول دراسة مؤشرات السياسة النقدية الإسلامية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة (2022/2000)، أما المبحث الثاني فقد قمنا بدراسية تحليلية لأثر آليات السياسة النقدية الإسلامية المطبقة في السودان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الأول:

التأصيل النظري للسياسة النقدية في الإسلام والاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من الركائز الرئيسة التي ترتكز عليها الدول في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإيجاد التوازن بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، فإذا كانت هذه السياسة تطورت ضمن أطر الاقتصاد الوضعي الراهن فإن الفكر الإسلامي الاقتصادي لم يكن بمعزل عن تناول القضايا النقدية والمالية، إذ أنه أسس للمنظومة متجانسة متناسقة مستنبطة من مقاصد الشريعة وتوازن بين العدالة الاجتماعية والمصلحة الجماعية، وهنا تظهر أهمية التأصيل النظري للسياسية النقدية في الإسلام لكونها إطار بديلا ومتكاملا قد يساهم في إيجاد استقرار اقتصادي دائم خاصة مع وجود أزمات اقتصادية متعاقبة والتي أظهرت محدودية الأنموذج التقليدي، لذا جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على أهم الأدوات التي تعتمد عليها السلطة النقدية في ضوء الاقتصاد الإسلامي البديلة عن الاقتصاد الوضعي وذات على ضوء الدراسات النظرية والتطبيقية .

وتوضح مدى فاعليتها في بسط الاستقرار الاقتصادي الذي تطمح إليه الدول وتسعى بكل قوة لتحقيقه بعيدا عن آليات الربا والمضاربات غير المشروعة المؤدية إلى الاختلالات الاقتصادية الخطيرة، وهذا بالاستناد إلى مصادر الفقه الإسلامي والاجتهادات الاقتصادية المعاصرة.

يعالج الفصل الأول:

المبحث الأول: السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي عينة بموضوع السياسة النقدية في الإسلام والاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي والاستقرار الاقتصادي

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الاقتصادية التي تستعملها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الصعوبات المالية خاصة في ظل التقلبات الدورية والتغييرات الدولية، ففي الوقت الذي ترتكز فيه الأنظمة الاقتصادية التقليدية على آليات وسياسات مستخلصة من فلسفات مادية، يضع الاقتصاد الإسلامي بديلا يقوم على مبادئ، الشرع الإسلامي التي توازن بين الجانب المادي والروحي وتراعي العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة بعيدا عن المضاربات الربوية.

المطلب الأول: السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الاسلامي

يلاحظ أن للسياسة النقدية أهمية بالغة في حياتنا لا سيما الاقتصادية منها وبالأخص النقدية، لذلك وجب علينا أن نتطرق إلى تعريف السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها.

الفرع الأول: التعريف بالسياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي

أولا: التعريف بمصطلح السياسة

1-التعريف اللغوي للسياسة:

- نجد كلمة سياسة في اللغة العربية مشتقة من كلمة ساس، ونجد في المعجم الوسيط " يقال ساس القوم فلاناً، ولوه رياستهم وقيادتهم[1]

وجاء في لسان العرب " سوّس له أمراً أي روضه ودللـــه"[2]والسياسة فعل السائس. يقال "هو يسوسُ الدواب إذا قام عليها وراضها، والوالي يسوس رعيته"[3]

يقول الفيروز آبادي –سست الرعية سياسة، أمرتها ونهيتها.

2-التعريف الاصطلاحي للسياسة:

[1] مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، تركيا، ص462.

[2] جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، ط 1، القاهرة، دار المعارف، د.ت، ص2150.

[3] جمال الدين ابن منظور، مرجع نفسه، ص2149.

– تعريف أبو الوفاء بن عقيل الحنبلي على أن السياسة هي: " ما كان من الأفعال، بحيث يكون الناس أقرب إلى لصلح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول صلى ا لله عليه وسلم ولا نزل به الوحي، مالم يخالف ما نطق به الوحي"[1]

ونجد التعاريف الحديثة في المراجع أكثر شمولية ودقة للسياسية وهي " تتضمن كل القرارات والأوامر والتشريعات واللوائح التي تصدرها الحكومة للتعبير عن توجهاتها أو إنفاد تلك التوجهات"[2]

وعرفت كذلك بأنها: " اسم للأحكام والتصرفات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكوماتها وتشريعها وقضائها، وفي جميع سلطاتها وعلاقاتها بغيرها من الأمم، أي أنها كل النظم والتشريعات التي تساس بها الأمة في الداخل والخارج"[3]

– ومن خلال تعاريف نقول إن السياسية هي الأداة الاستراتيجية للدولة ومرآتها التي تعكس العمل الذي تُسير به شؤونها في شتى مناحي الحياة سواء على المستوى المحلي (الوطني)، أو الدولي (الخارجي) والتي تأخذ صفة الالزام لأنها صادرة عن جهة رسمية فهي وسيلة لخدمة المصلحة العامة كونها خطط محكمة وممنهجة ومدروسة بدقة.

ثانيا: التعريف بمصطلح النقدية.

1–التعريف اللغوي للنقدية.

أصل اشتقاق مصطلح النقدية من كلمة النقد ولذلك ستعرف كلمة النقد من الناحية اللغوية.

جاء بالسان العرب معنى نقد الثمن: أعطاه نقدا مؤجلاً، فهو خلاف النسيئة.

وجاء في مختار الصحاح للرازي: "نقده الدراهم ونقد له الدراهم: أي أعطاه إياها، فننقدها أي قبضها"[4]

2–التعريف الاصطلاحي للنقدية.

النقود مصطلح كثير ما تداوله من الفقهاء والاقتصادين ومن جملة أقوالهم ما يلي:

تعريف ابن خلدون للنقد: الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل شيء مقدم ماليا، فالنقود معيار القيم ووسيلة للادخار ووعاء القيمة الأشياء[5]

تعريف ابن القيم للنقود –النقود أثمان للبضائع فالثمن هو المقياس الذي به تقوم الأموال، فيجب أن يكون محدداً ومنضبطا (الثمن) حتى تقوم به السلع شريطة استقرار قيمتها الحقيقية[6]

---

[11] يوسف القرضاوي، شريعة الاسلام، ط1، دار الشهاب، باتنة، 1988م، ص25.

[2] جمال الدين بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007م، ص 87.

[3] أحمد المصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م، ص 12.

[4] محمد بن أبي بكر رازي، مختار الصحاح، د.ط، المكتبة العربية، القاهر، مصر، مادة النقد، د.ت، ص322

[5] ولي الدين عبد الرحمان بن عمر ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ج2، د.ط، دار البلخي، دمشق، 2004م، ص 66

وعرفها محمد زكي شافعي "أي شيء يتمتع بقبول عام في الوفاء بالتزامات" وهنا ركز على خصائص النقود[1]

ويصف الغزالي النقد بأنه "شيء هو في صورته كأنه ليس شيء وهو في معناه كأنه كل الأشياء"[2] بمعنى أن النقد لا يوجد فيه غرض، وهو وسيلة كل غرض.

من خلال ما تقدم يتضح لنا تعريف شامل لأبرز عناصر النقود حيث تعرف النقود أي شي يلقى قبولاً عاما ويكون وسيط في التبادل.

ثالثا: التعريف بالسياسة النقدية:

نظرا للدور المهم الذي تقوم به السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي المعاصر فوجب علينا وضع مجموعة من التعاريف الدالة على حقيقتها ومضمونها.

يوجد من عرفها على أنها:" مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي الإسلامي لتنظيم الإصدار النقدي وضبطه بما يتناسب مع الهيكل الاستثماري والانتاجي والاستهلاكي للاقتصاد القومي".

وهناك من عرفها بأنها: هي مجموعة الاجراءات والأدوات التي يستعملها البنك المركزي في الدولة للتحكم في حجم النقود المعروضة ومستوى أسعار الفائدة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة[3]

وهناك أيضا من عرفها أنها "هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة"[4]

وهناك من عرفها تعريفا آخرا " هي مجموعة الاجراءات والتدبير التي تتخذها الدولة الاسلامية لتنظيم وإدارة شؤون النقد بشرط أن تكون تلك الإجراءات والتدبير متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية"[5]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول إن تعريف السياسة النقدية كالآتي: هي مجموعة التدبير والإجراءات التي تعتمدها الدولة لتنظيم النظام النقدي بمختلف مؤسساته بهدف ضبط المعروض النقدي بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية المعتمدة في إطار أحكام التشريع الإسلامي.

---

[6] شمس الدين بن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م، ص105

[1] محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط7، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص 26

[2] d رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق،2012م، ص48

[3] ابراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد اسلامي، الملتقى الدولي الأول حول (الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل) معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بالمركز الجامعي بغرداية، يومي 23 -24 فيفري (2011م)، ص02.

[4] عون محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، ط1، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م، ص145

[5] بن ذيبة يمينة، نحو السياسية نقدية من منظور اسلامي في الجزائر، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3 ،2018م، ص26.

الفرع الثاني: خصائص السياسية النقدية في الاقتصاد الإسلامي

لا شك أن لكل نظام ميزات تميزه عن غيره وتجعله منفردا عنها ومن بين هذه النظم نجد النظام النقدي الإسلامي له هويته الخاصة ومعاييره المحددة، ولكي نبين خصائص النظام النقدي وفق الشريعة الإسلامية علينا أن نراعي جوانب راقية كالعدل والانصاف والوفاء التي جاء وحث عليها الشرع الحنيف المرتكز أساسا على الكتاب والسنة[1] وعليه فخصائص النظام النقدي الإسلامي هي كما يأتي:

أولا: تحريم التعامل بالربا أخدا وعطاءا: وهو ما يعبر عنه في الوقت الحاضر "بالفائدة" فلا بد أن يستبعد الربا وقت وضع سياسة نقدية تتماشى والشريعة الاسلامية، إذ أن تحريم الربا (الفائدة) على الدين في الاسلام صريح لا لُبسَ فيه، وهو حقيقة مُسَلم بها لذلك فإن تطبيق سياسة نقدية إسلامية لابد وأن يرافقه بالضرورة اختفاء كل التعاملات التي يترتب عليها استخدام معدل الفائدة.[2]

كما تحدر الاشارة إلى أن الربا محرم التعامل به بأنواعه" النسيئة "و"الفضل"

1ـ النسيئة: ويسمى ربا الديون هو "الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدين نظير التأجيل "[3]ودون عوض وهو ربا الجاهلية المنهي عنه.

2–الفضل: ويسمى بربا البيوع وهو" الزيادة الكمية في أحد البدلين عند بيع المال المثلي بشرط اتحاد الصنف جودة ونقاء"[4] وهو كذلك يسمى بالربا الخفي، وله عدة أنواع:

- ✓ التفاضل؛
- ✓ ربا النساء؛
- ✓ ربا تفاضل ونساء معا.[5]

ثانيا: نظام المشاركة بديل (عوض) النظام الفائدة:

لقد ذكر لفظ الربا في القرآن الكريم ثماني مرات وهذا ما يدل على تحريم التعامل بالفائدة

[1] وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية،2011م، ص91-93

[2] بن ذيبة يمينة، مرجع سابق، ص 27.

[3] السيد سابق، فقه السنة، م 3، ط1، الفتح للإعلام العربي، القاهرة ،2000م، ص125

[4] نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، د.ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001م، ص227

[5] بهاز جيلالي وآخرون، معالم السياسة الاقتصادية من منظور الإسلامي السياسة النقدية الإسلامية نموذجا، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية، ص08.

قوله ﷺ ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الربا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الربا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جاءه مَوْعِظَةٌ مِّنْ رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ يَمْحَقُ اللَّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقاتِ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ * إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وأَقَامُواْ الصلاة وَآتَوُاْ الزكاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ * يأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ الرِّبا إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَلِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىَ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ﴾ سورة البقرة، الآية: 275-281

فالمصرف الإسلامي لابد أن يكون التزامه الأول والأهم هو عدم التعامل بالفوائد الربوية أخدا أو عطاءً خلافا للمصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة وهذا حتى ينسجم ويتوافق المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها[1]، وبالتالي فإن البديل للفائدة الربوية في البنوك التقليدية هو نظام المشاركة القائم [2] على قاعدتين فقهيتين هما الغنم بالغرم والخراج بالضمان.

فالمشاركة من الشركة وهي مشروعة في الإسلام لقوله عليه الصلاة والسلام" يقول الله تعالى أنا ثالث الشريكين مالم يخن أحدهما الآخر، فإذا خانه خرجت من بينهما"[3] رواه أبو داوود.

والمشاركة عدة أساليب تستخدم لتمويل الاستثمار متماشيا منسجما مع قواعد الشريعة الإسلامية وهذا حتى تتحقق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ويعم العدل بين أفراد المجتمع المسلم ومن أساليبها:

أسلوب المضاربة: "شركة في الربح بمال من جانب (جانب صاحب المال) وعمل من جانب آخر، فهو اشتراك بين طرفين، أحدهما بالمال والآخر بالعمل لإقامة مشاريع اقتصادية،[4] قوله﴿ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾سورة المزمل الآية 20.

ومن السنة النبوية " خروج النبي عليه الصلاة والسلام إلى الشام مضاربا بمال خديجة بنت خويلد رضي الله عنها قبل النبوة وأقره بعد ذلك فدل على مشروعيته، ب/أسلوب المشاركة: ويطلق عليه في الفقه الإسلامي ب " شركة العنان" وهو عبارة عن مساهمة: العمل في رأس المال إلى جانب عملهم وخبرتهم، بينما تقتصر مساهمة

---

[1] آسيا قروي، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (QIB) الفترة (2006 -2013) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر – 2015م، ص 08

[2] جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 221 -222.

[3] سليمان بن الأشعث السجستاني، أبي داود، سنن آبي داود، تحقيق محمد الدين ناصر الالباني، مكتبة المعارف النشر والتوزيع، الرياض، باب الشركة، رقم الحديث 3383، ص609.

[4] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، د.ط، دار الكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص8

الطرف الثاني على تمويل الجزء المتبقي من رأس المال على أساس المشاركة فهي وسيلة هامة لتجميع رؤوس أموال كافيه التمويل المشاريع الاقتصادية وهي نوعان"[1]

1-المشاركة الثابتة: ويطلق عليها بالمشاركة الدائمة المستمرة الى غاية الانتماء من إنجاز المشروع وتتحقق باشتراك المصرف والعميل في رأس المال وإدارة المشروع، والعائد حيث أ الربح يكون بالنسب المتفاهم عليها

2-المشاركة المتناقصة: اذ يتناقض فيها نصيب (المصرف كشريك بصفة تدريجية إلى أن تصبح ملكية كل الموجودات المشروعات في نهاية المشاركة لصالح العميل، وخلال مرحلة المشاركة يتم تقسيم الأرباح على حسب النسب المتفق عليها[2]

الفرع الثاني: اهداف السياسة النقدية في، الاقتصاد الإسلامي

يعتبر التعريف المضبط بأهداف السياسة النقدية امر ذا أهمية حيوية، حيثا يتم فيه تحقيق التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية عن طريق الأهداف، لهذا سوف يتم عرض الأهداف الساسة النقدية الاسلامية التي لا تختلف عن الأهداف السياسة النقدية الوضعية، حيث يبدأ الاختلاف في المبادئ والمرتكزات فيما يلي: نستعرض أهداف السياسة النقدية أهمها[3]:

- **تحقيق الاستقرار النقدي:**

إن استقرار قيمة النقود هدف لا غنى عنه في الإطار الإسلامي، وذلك بسبب تأكيد الإسلام الواضح على الأمانة والعدالة في كافة المعاملات الإنسانية[4] قوله﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾سورة الأنعام، الآية: 141

حيث أن التضخم والانخفاض في قيمة العملة يمنع النقود من أداء وظيفتها كوحدة حساب أمينة وعادلة، ويجعلها معيار غير منصف للمدفوعات الآجلة، ومستودعا غير موثوق به للقيمة[5]، وهذا ما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية لهذا النقد، مما يضر بالطبقات الفقيرة والثابتة الدخل. كما أن ذلك يكون في صالح الدائن، أما ارتفاع قيمة النقود من خلال انخفاض الأسعار في حالات الكساد، مما أدى إلى نتيجة قلة كمية النقود المعروضة

[1] جمال بن دعاس (مرجع سابق)، ص221-222.

[2] سمير تامة وآخرون، ودور السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة السودان (2014/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الوادي،2017م، ص11

[3] نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، د.ب، 2015، ص151.

[4] محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام، ط2، دار البشير، 1990م، ص 51.

[5] علاء بسيوني وآخرون، السياسة النقدية في الإسلام ودورها في الحد من الأزمات وإمكانية الاستفادة منها في ظل الاقتصادات المعاصرة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، د.ن، د.ع، د.ت، د.م، ص54

لهذا يؤدي إلى آثار عكسية وكلا الأثرين ضار بالاقتصاد الوطني وفي توزيع الدخل والثروات لصالح طبقة على حساب أخرى[1]

- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:**

يسعى الاقتصاديون الى تحقيق التوازن بين طرفي ميزان المدفوعات، سواء في جانب المدفوعات الذي يشمل اثمان السلع والخدمات المستوردة من الخارج أم في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات، وهو المتحصلات من صادرات الدولة من السلع والخدمات[2].وهو ما يتطلب من البنك المركزي أن يتابع بصورة مستمرة حالة ميزان المدفوعات[3]، حيث تساهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من اجل العمل على تحقيق ميزان التوازن في ميزان المدفوعات، واتجاهه من اجل المحافظة على ثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية وضمان الاحتفاظ بكمية من الاحتياطات الأجنبية لمواجهة التقلبات التي قد تحدث في ميزان المدفوعات[4]

- **تحقيق التوظيف الكامل:**

تهدف معظم الدول العالم سوء المتقدمة أم النامية إلى تحقيق أو بلوغ العمالة الكاملة مع إعطاء أولوية لهذا الهدف في الدول النامية التي تعاني من مستوى عمالة منخفض بشكل يولد المشاكل كثيرة من جانب الاقتصادي والاجتماعي[5]. وأن البنك المركزي يهدف إلى تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف، أي خفض معدل البطالة إلى أدنى مستوى ممكن[6]. نعنى بالعمالة الكاملة كذلك "مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام. الكفء لقوة العمل المدينية، مع السماح المعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغييرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي[7]

[1] عوف محمود الكفرواي، مرجع سابق، ص 193.

[2] وليد مصطفى شاويش، مرجع سابق، ص183-184.

[3] عبد الرزاق نذير، السياسات النقدية في الاقتصاد الاسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، 2016م، ص50.

[4] محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي: تجربة السودان نموذجا، د.ط، دار غيداء الأردن، 2016م، ص51

[5] أحمد حسن عطشان النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، د.ط، دار آمنة، الأردن، عمان،2014م، ص 63.

[6] منصوري سعدان، محاضرات في الاقتصاد النقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف1، 2025م، ص.44

[7] جيمس جوارتيني وآخرون، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، د.ط، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988م، ص207.

وبمعنى آخر تعني" أن جميع الأشخاص المؤهلين الذين يبحثون عن العمل بالأجر السائد يمكن تشغيلهم في نشاطات إنتاجية بدون تأخير كثير" مما يجعل العمالة الكاملة لا تكون البطالة (umenplaywat) تساوي الصفر لأنها جزءا من البطالة يعكس التغيرات في سوق العمل، ويجعل الفئات أدناه من الأشخاص العاطلين[1] ضمان السيولة اللازمة وتحقيق التنمية:

تستهدف السياسة النقدية بشكل أساسي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق المساهمة في عملية تمويل المشروعات الاستثمارية ضمن القيم الإسلامية[2]، اي باستخدام صنيع استثمارية تساعد على تقليص معدلات البطالة وتحقيق معدلات نمو الاقتصادي تتناسب مع طبيعة الاوضاع والتحديات الاقتصادية.

ونعقد أن الصيغ الاستثمارية الاسلامية هي الأكثر كفاءة من حيث توفير التمويل لتلبية احتياجات التنمية دون أن تؤدي إلى اضطرابات في قيمة النقود في إطار انخفاض تكلفة الائتمان بالمقارنة مع تكلفها في ظلل النظام الربوي. والمؤسسات النقدية والمالية القائمة على اساس نظام المشاركة يمكنها تمويل الاحتياجات الحقيقية، تمويلا غير تضخمي وتساهم في ضمان التوازن بين الاقتصاد النقدي المالي والاقتصاد الحقيقي[3])

تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة:

يعتبر أنهما جزء لا يتجزأ من الفلسفة الأخلاقية للإسلام، وأنهما يقومان على التزام ثابت تجاه الاخوة الانسانية[4]،قال سلام انه يهدف الى تنمية ثروة المجتمع كهدف وسيط لتحقيق طاعة الله وعمارة الأرض ورفاهية المجتمع، وعدالة التوزيع بين افراده كحق أساسي للمجتمع على أفراده[5] ويجب أن تقوم الدولة الإسلامية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تقوى على القيام بواجباتها الاخرى، كما يجب عليها أن تعمل على تحقيق عدالة توزيع الثروة والدخل في المجتمع وتسعى تحقيقه بصورة أقوى، لأن أهداف الدولة مرتبطة بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وهي ضرورية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وإلى تعميق القيم الروحية والأخلاقية[6].

---

[1] أحمد حسن عطشان النبهاني، مرجع سابق، ص63

[2] عقبة عبد اللاوي وآخرون، دراسة تحليلية للآليات عمل السياسة النقدية وفق نموذج للتوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الأغواط، م8 ع1، 2017م، ص188

[3] صالح صالحي، ادوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة اسلامية، الندوة العلمية الدولية الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف1، الجزائر،18إلى 20 أفريل2010، ص12

[4] أحمد صبحي أحمد العيادي، السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم، مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية، مجلس النشر العلمي، الكويت، م 18، ع54، 2003م، ص308

[5] محمد عبد المنعم عفر وآخرون، أصول الاقتصاد الإسلامي، ج1، ط1، دار البيان العربي، د.م، 1985م، ص 103

[6] محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، ط1، المجلس العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1985م، ص93.

أما السياسات العدالة الاقتصادية والاجتماعية في النظام الرأسمالي فلا تعتمد على الالتزام الروحي، بل هي محصلة على ضغوط الفئات الاجتماعية لم يوجه لتحقيق العدالة، كما هناك تفاوت كبير في الدخل والثروة وكذلك تأثير الاشتراكية وضغطها للسياسة، لهذا قد ضعف جزئيا في البلدان الرأسمالية لدى الضرائب والتحويلات وفي سبيل المقارنة بالإسلام أنه استخدم الزكاة والضرائب والتحويلات كوسائل لتحقيق حدة

التفاوت موجود لهذا جاء النظام المصرفي والنقدي والسياسات المالية تساهم جمعيها مع القيم الاسلامية من اجل تخفيض التفاوت الدخل والثروة[1]

الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية في الإسلام.

تعد السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي الى تستخدمها السلطات النقدية لتحقيق أهداف [2]فيما يلي: استقرار النمو الاقتصادي وضبط التضخم وتحقيق التنمية والعدالة وضمان السيولة، حيث أن يوجد سياسة نقدية وضعية تختلف هذه السياسة في أدواتها وآليات تنفيذيها عن الاقتصاد الإسلامي، ووضعت ما يناسبها في الإسلام، فالاقتصاد الإسلامي استخدم مجموعة من الأدوات مختلفة، حيث قسم الأدوات إلى قسمين هما: الكمية (غير مباشرة) وأدوات الكيفية المباشرة).

أولا الأدوات الكمية للسياسة النقدية الإسلامية

حيث تنقسم الادوات السياسية النقدية في الاقتصاد الإسلامي الى قسمين هما أدوات الكمية والكيفية، حيث تأثر على السياسة النقدية وتحقيق أهدافا اقتصادية لدى السياسية النقدية الاسلامية، وتمثل، فيمايلي:

1-تغير نسب تخصيص الودائع الجارية:

أن فرض الزكاة كعقوبة للأموال المعطلة، وتبعا لتحريم الاكتناز* في الاسلام، ومع ذلك المدخرين للحصول على أرباح دون مقابل[3]. فإن نسبة الودائع الجارية في المصارف تكون قليلة مقارنة بالودائع الاستثمارية، مع كثرة كمياتها، فإنها تشكل مبالغ ضخمة يصعب استثمارها لا تعد مصدرا حقيقيا لتمويل المشاريع، أن البنك المركزي

[1] محمد عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد اسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م1، ع2، 1983م، ص6

[2] حليم مدبر، كفاءة ادوات السياسة في الاقتصاد الإسلامي في السياستين التوسعية والانكماشية، مجلة الشهاب، الوادي الجزائر، م3، ع1 ،2022م، ص455

*الاكتناز: يشير إلى خروج المال من دائرة النشاط الاقتصادي، أو تمثل المرتكزات دخلا نقديا لم ينفق لا على الاستهلاك ولا على السلع الإنتاجية (الاستثمار)أي أن تخزين المال في أطر استثمارية سائلة وجامدة "عامر يوسف العتوم، التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2012، ص94

[3] سفيان بن عبد العزيز، أدوات السياسة النقدية الاسلامي ودورها في استدامة التنمية والوقاية الأزمات المالية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، م5، ع9، 2017م، ص4-5

يمكنه التدخل في المصارف لتغير نسب هذه الودائع وتوزيعها على المؤسسات، واستخدامها لدى المجالات عند السياسية النقدية، توظيف الودائع الجارية لتقديم التمويل القصير الأمد للمشروعات متنوعة ومنح القروض الحسنة لبعض أفراد المجتمع في الحالات الخاصة مثل: المرض والوفاة، والحج ما يمكنه شراء السندات الحكومية غير الربوية لتمويل الانفاق العام للدولة[1].

2-تغيير نسبة الزكاة وموعد تحصيلها ونوعها:

باستطاعة السلطة النقدية أن تقرر جباية الزكاة نقدا وتوزيعا عينا أو جبايتها عينا وتوزيعها نقدا، أو أن تجمع بين الاسلوبين معا بنسبة متفاوتة[2] كما يمكن آن ولى الأمر المسلم يستطيع أن يجي الزكاة نقدا بدلا من العين[3] وقد قرض الإسلام أيضا الزكاة كالنظام ضريبي على المدخرات حتى توجه إلى مسالك تثميرية لتحقيق النماء فيها وأداء الحقوق المفترضة عليها[4]، ففي حالة التضخم يمكن لولي الامر المسلم أن يجمع الزكاة نقدا عن جميع الاموال الزكوية. ويوزعها على المستحقين مقدمات عينية، وإن الطلب سيؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة إنتاجها وإذا زاد الانتاج في البلد تنخفض الأسعار ويقضي على التضخم.

أما في الانكماش يستطيع أن يأخذ زكاة الاموال مقدمات عينية ويوزعها على المحتاجين على شكل نقوداً، مما يساعد على وجود السيولة النقدية في البلد، ويؤدى إلى القضاء على الانكماش نهائيا[5].

3-سياسة السوق المفتوحة:

تعبير السوق المفتوحة أهم الأسباب والتي من خلالها يستطيع المصرف المركزي التحكم بعرض النقود من خلال التأثير على الاحتياطات لدى المصارف التجارية، والقيام ببيع وشراء الأوراق المالية[6]، بأنها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع سندات من السوق الحرة للسندات[7]، وفي ظل السياسة النقدية الإسلامية يقصد بعمليات السوق المفتوحة هو : قيام البنك المركزي الإسلامي بشراء الأورق المالية الإسلامية مثل شهادات الودائع المركزية[8] ونظرا لتحريم الربا

---

[1] جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص 248

[2] سمير تامة وآخرون، مرجع سابق، ص22

[3] عدنان خالد التركماني، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الاقتصادية والرسالة، عمان،1988م، ص260

[4] محمد عبد المنعم عفر، النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة المعاصر المسلم، د.م، ع5، 1976م، ص155

[5] عدنان خالد التركماني، مرجع سابق، ص262

[6] محمود الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان،2010م، ص47، 48

[7] عمار كاظم الوادي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة المدة (2006/1981) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية،2009، ص136

[8] أحمد شعبان محمد على، السياسات النقدية والمصرفية للبنك في إطار النظام المصرفي الاسلامي، د.ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2013م، ص146

في النظام الإسلامي فيجوز التعامل بالأسهم لأنها جزء من رأس مال الشركات، وتخضع الأرباح والخسائر وتعكس النشاط الاقتصادي الحقيقي، ولا تخضع للتوقعات السعرية الجامدة كما في النظام الوضعي، كما السندات تصدرها الدولة قد تهدف للاشتراك الجمهور في تمويل المشاريع، ولكن السندات تختلف عن السندات الربوية للتمويل العجز، لأن السندات غير مبررة في الغالب لهذا تؤدي إلى نتائج عكسية[1].

4-تغيير نسبية الأرباح الموزعة ونسبة المشاركة في الأرباح والخسائر:

قبل التعرض لمفهوم هذه الأداة إبراز مثيلتها في الاقتصاد الوضعي هي:

أداة تغير سعر إعادة الخصم وهو سياسة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند تقديم القروض، فعند رغبة البنك المركزي في زيادة حجم المعروض النقدي[2]، وإضافة لتمويل عملياتها المصرفية بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي سواء بالافتراض المباشر أو مقابل إعادة خصم أذونات الخزانة والأوراق التجارية والمالية[3] حيث تقسم الأداة إلى قسمين هما:

4-1-أن البنك المركزي الإسلامي له التأثير في نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين أو أصحاب الودائع الاستثمارية، أي استبدال سعر الفائدة، في حين ترغب الدولة في زيادة حجم وسائل الدفع، ونسبة العائد الموزع للمدخرين أصحاب الودائع الاستثمارية ونسبة الاحتياطات والأرباح. أو تقليلها وبناء على مصلحة المجتمع واتفاق بين الشركاء، فالإسلام يجيز كل ما هو التراضي عليه، وعلى امكانية بضرورة التدخل الدولة للمصلحة العامة بتحديد الأسعار والأرباح[4]، كما أن استخدام نسبة المشاركة في الأرباح، يؤدي إلى الإخلال بكفاءة السوق في توزيع الموارد[5]

4 -2 التدخل لتغير نسبة المشاركة بين المصرف والمودعين من جهة، ونسبة المشاركة بين المصرف والمستثمرين، أي أن هذه الحالة السلطات النقدية في زيادة الاستثمار ثم رفع نسبة لصالح المودعين، مما أدى إلى تدفق من الموارد والمدخرات للاستثمار بين المودعين والمصرف أما بين المستثمرين والمصرف تزداد نسبة المشاركة لمنفعة لدى المستثمرين لتشجعيهم على الإقبال. أما في الحالة تقييد يكون ارتفاع النسب معا لفائدة المصرف. لهذا تنخفض

[1] بهاز جيلالي وآخرون، مرجع سابق، ص13

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، ط1، دار الفجر، د.م،2008م، ص199

[3] زغاد ابتسام، دورا السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي، دراسة قياسية وتحليلية على السودان للفترة (2014/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جيجل، 2015م، ص34.

[4] ابراهيم عبد الحليم عبادة، مرجع سابق، ص751

[5] محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سابق، ص 208.

المدخرات المودعة لدى المصرف وكذا ينخفض إقبال الاستثمار عند المستثمرين[1]

ثانيا: الأدوات الكيفية (المباشرة)

تعتبر السياسة النقدية أن لها أدوات الكيفية تتمثل فيما يلي:

1-الإقناع الايماني: وهي تدخل المصرف المركزي للإقناع المصارف بالإجراءات الواجب اتباعها لمواجهة مشاكل الاقتصاد. وهذا من منطلق إيمانهم بضرورة تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وامتثالا لتوجيهات ولي الأمر.[2] **قوله**﴿ **وَأَطِيعُوا** اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا ۚ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾سورة المائدة، الآية: 92.

2-التعليمات المباشرة: يستعمل البنك المركزي عادة إلى جانب الأدوات الكمية والنوعية، نوعا ثالثا يتمثل في التعليمات المباشرة، وهذا يحدث خاصة إذا فشل في تحقيق أهداف الوسائل المذكورة، أو في حالة رغبته بتفعيل هذه الوسائل.[3]

3 -الرقابة المباشرة: إن تحقيق مسار السياسة النقدية يتطلب فرض نوع من الرقابة من البنك المركزي على البنوك المركزية، في محاولة لتقييم مدى التزامها بالإجراءات المحددة، لا سيما في الحالات الحرجة، بما يضمن التناسق داخل النظام المصرفي لمصلحة الاقتصاد للكل وهذا الإجراء خاصية لازمة للنظام المصرفي الإسلامي[4].

4-الجزاءات: يلجأ اليها البنك المركزي لضمان تنفيذ سياسة النقدية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه، وقد تكون هذه الجزاءات سلبية كالحرمان من الائتمان من البنك المركزي وفرض غرامات، وقد يصل الامر الى ايقاف النشاط البنك، كما قد تكون هذه الجزءات إيجابية في تشجيع البنوك المنفذة للتعليمات والأوامر والتوجيهات، وتوفير الحوافز لمكافأتها، مما يحفز البنوك الاخرى على الالتزام بتعليمات البنك المركزي بالسياسة النقدية[5].

5-الإعلام: يعتبر الإعلام من المصرف المركزي أمرا لأغنى عنه في الوقت الحاضر والذي يزيد فيه اهتمام الرأي العام بالشؤون النقدية والمصرفية وتدخله فيها ولا شك أن المصرف المركزي يكسب بهذا الإعلام، لإن ثقة الجمهور والرأي العام بهذه الاجراءات التي وضعتها السلطات النقدية، وكذلك تفهم وتعاون المصارف التجارية مع المصرف

---

[1] جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص255.

[2] جمال بن دعاس، مرجع نفسه، ص262.

[3] شعيب بونوة وآخرون، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د.م،2010، ص95.

[4] بن ذيبة يمينة، مرجع سابق، 2018، ص 87.

[5] عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، د.ط، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، د.م، 2015، ص90.

المركزي، في سياسته التي قررها لتوجيه ورقابة الائتمان المصرفي ويهدف إلى تفسير الوقائع والاعتبارات لتغيير اتجاهها نحو السياسة النقدية ومعالجة المشكلة التي يتعرض لها[1].

6-فرض سقوف ائتمانية:

فرض السقوف الائتمانية أو الحصص على المصارف التجارية بحد من قدرتها على توليد الائتمان ولاسيما إذا كان مطلوب حجب الائتمان عن أنواع معينة من النشاطات أو توجيه الائتمان نحو انواع اخرى من النشاطات الاقتصادية[2]، وهي تشكل نوع الاعتداء على الأموال الغير، لكن خبراء صندوق النقد الدولي يضعها في الضرائب التي تفرضها الدولة على رؤوس الأموال البنوك والأرباح والودائع، ويفسر ذلك بتراكم حجم كبير من أرصدة الودائع الجارية والاستثمارية دون استخدام، مما يؤدي إلى ضياع عوائد لدى البنوك وأصحاب هذه الودائع.

ويرى الخبراء الاقتصاديون أن هذه الأداة قد لا تحقق الأهداف المرجوة، بل تؤدي الى تأثير سلبي على الحافز الانتاجية لدى القطاع المصرفي، وسوء توزيع الموارد النقدية وتفصيل القطاع العام على الخاص في تخصيص عمليات الائتمان، مما يحدث ارتباك وعجز في السيولة في عمل بعض المؤسسات المفضلة وجمهور المودعين يفضل تعامل في أسواق الاستثمار غير الرسمية.[3]

المطلب الثاني: الاستقرار الاقتصادي.

تعتبر القضايا الاقتصادية من التحديات التي تواجه الدول في سعيها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية، ومن بين أهم هذه القضايا نجد : البطالة، التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، فكل عنصر من هذه العناصر يقوم بدور جاسم وفعال في تحديد ملامح الاقتصاد الوطني كما أن العلاقة بينها تعد علاقة متداخلة ومعقدة ، حيث يمكن أن يؤثر ارتفاع التضخم أو تغير سعر الصرف على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي لذلك فإن فهم هذه المفاهيم وتحليل آثارها يعد أمرا ضروريا بالوضع سياسات اقتصادية مناسبة وتحقيق توازن بين الاستقرار المالي والتنمية الشاملة .

الفرع الأول: تعريف الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي من المفاهيم القديمة في الاقتصاد، وأثير جدلاً بين المفكرين، وهذا التباين يعود الى تحقيق الدولة للأهداف الاقتصادية المرجوة، إلى جانب المؤشرات التي تعبر عن المفهوم الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط1، دار الثقافة، عمان، 2009، ص267.

[2] محمد بن علي القري، مقدمة في النقود والبنك مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية وعناية بالمفاهيم الإسلامية، ط1، مكتبة دار الجدة، السعودية، 1996م، ص273-274.

[3] حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، د.ط، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية،2006، ص57.

–"ويقصد بالاستقرار الاقتصادي بلغة التوازن تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والتوظيف الشامل بدون تضخم والتوازن الاقتصادي الخارجي (التوازن في ميزان المدفوعات)[1]".

–كما يعرف أيضًا "ذلك الوضع الذي يتفادى فيه الاقتصاد القومي حالات الاختلال المتمثلة في الكساد التضخم ويتحقق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد القومي التشغيل الكامل ويحد من التقلبات الحادثة في مستوى العام للأسعار[2].

–كذلك يمكن تعريف الاستقرار الاقتصادي بأنه: "حالة بقاء الاقتصاد على مستوى العمالة الكاملة ومنعه من أن يشت كثيرا عن هذا المستوى سواء بالارتفاع مما يسبب التضخم أو بالانخفاض مما يؤدي إلى الركود الاقتصادي"[3] وسياسة نقدية مواكبة ومرنة (تتماشى مع الظروف الراهنة داخليا وخارجيا) حتى تحافظ على المقصد المنشود.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكنا إعطاء تعريف للاستقرار الاقتصادي: هو ابعاد حالة انعدام التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، لأجل الوصول لمعدلات في التضخم منخفضة، وتحقيق معدلات جيدة التقليل من التقلبات في المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي في السياسات الاقتصادية الكلية من المسائل ذات الدلالة في تطبيق السياسة النقدية والاستقرار في الدول[4].

أولا: التضخم.

1–مفهوم التضخم: هو زيادة أسعار الأشياء بين فترتين دون سبب وجيه كتحسن الجودة أو زيادة الكمية.[5]

– عرف التضخم عند علماء الاقتصاد الوضعي: أنه الزيادة المستمرة في المستوى العام الأسعار[6].

ويعرف كذلك عند علماء الاقتصاد الإسلامي: أنه هو ارتفاع في الأسعار نتيجة لزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي[7].

---

[1] عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة دراسة عينة من البنوك العربية، رسالة دكتوراه في نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2019، ص74.

[2] سميرتامة وآخرون، مرجع سابق، ص 3

[3] أحمد حسن عطشان النبهاني، مرجع سابق، ص56-57

[4] عبد الجبار حسين ظاهر القحطاني، السياسة النقدية في التحليل النقدي للمجلس النقد والتسليف، د.ط، مركز الدراسات والبحوث العلمية الاستراتيجية الحضاري، دم،2025 ص11

[5] سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط1، د.ت، ص526

[6] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس عمان ،2011، ص20

ويرى بعض الاقتصاديين أن هذا التعريف يحقق عدة مزايا أهمها:

- ✓ أن التضخم أصبح ظاهرة ديناميكية؛
- ✓ أنها حركة أسعار؛
- ✓ إنها حركة تتصف بالاستقرار الذاتي أو الدائم.

إنه ناشئ عن زيادة الطلب عن العرض[1].

من خلال تعاريف سابقة الذكر يعرف التضخم بأنه: حالة اقتصادية تتمثل في زيادة المستوى العام للسلع في فترة ما لزيادة الطلب عنها يقابله عرض أقل للسلع.

2-أسباب التضخم:

- زيادة الاصدار النقدي عن طريق زيادة أوراق البنكنوت *ما لم يقابل ذلك زيادة في الإنتاج إلا في حالة الكساد ومحاولة الخروج منه عن طريق زيادة الطلب على شراء السلع؛

- سياسة تدفع البنك المركزي لتنفيذ سياسة الحكومة ووعودها الانتخابية وزيادة الإنفاق العام، مما يؤدي لزيادة كميات النقود والطلب على السلع وزيادة التضخم؛

-تلجأ الدول إلى طبع البنكنوت لتوفير الأموال اللازمة لها لتغطية العجز في الميزانية وتوفير مرتبات العاملين والزيادة السنوية للأجور فتكون سببا للتضخم[2].

3-أنواع التضخم:

3-1-التضخم الطلب:Demand pull inflation : هو التضخم الذي يكون مصدره وسببه الزيادة في الطلب النقدي الكلي والذي يمكن أن يتحقق نتيجة توسع السلطة النقدية (البنك المركزي) في زيادة عرض النقود من خلال زيادة الاصدار النقدي، كما أنه يمكن أن يتحقق من خلال التوسع الائتمان المصرفي أي الزيادة في

---

[7] وضاح نجيب رجب، مرجع نفسه، من 25

[1] أحمد محمد أحمد أبوطه، التضخم النقدي (أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث)، دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2012، ص73

* أوراق البنكنوت: هي النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي (أوراق نقدية) التى تتصف بالالزامية في التعامل فيها.

[2] عثمان أحمد عثمان، دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر 2030م، مجلة علمية محكمة ربع سنوية، الجمعية المصرفية للاقتصاد السياسي للإحصاء والتشريع، القاهرة، ع557، 2025م، ص41-42.

عرض النقود التي هي في نقود الودائع، وبذلك يزداد الطلب النقدي على السلع والخدمات نتيجة زيادة عرض النقود وترتفع بذلك الأسعار[1]؛

3-2-التضخم التكاليف: Cost pash inflation والمقصود بالتكاليف هنا تكلفة الإنتاج أو بالتحديد تكلفة عنصر العمل (أجور ورواتب العمال) مقاسا على الأجور العامة، إذ تؤدي مطالب العمال بزيادة أجورهم ورواتبهم الى ارتفاع تكلفة الإنتاج، والتي تعكس ارتفاعا مستمرا في أسعار السلع والخدمات المنتجة[2]؛

3-3-التضخم الجامح: هو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا بحيث تنخفض قيمة النقود الى درجة تصبح معها زهيدة جدا وفي المراحل الأخيرة أن التضخم تنخفض قيمة النقود بسرعة حتى تصبح عديمة القيمة، حيث يقتضي الأمر إصدار عملة جديدة تحل محل العملة القديمة[3]؛

3-4-التضخم المشترك: ينتج هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع حجم النقود المتداولة (ارتفاع السيولة) لدى الافراد مع بقاء حجم السلع والخدمات المنتجة ثابت مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي مع بقاء العرض الكلي ثابت[4]؛

3-5-التضخم المكبوت: وهو ذلك النوع من التضخم الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تمثل بوضع ضوابط وقيود تحد من الانفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار على أن ذلك لا يمنع افراد المجتمع من تجميع موجودات نقدية سائلة كبيرة يمكن تحويلها الى قوة شرائية فعالة في وقت لاحق[5].

ثانيا: البطالة

1-**مفهوم البطالة:** تعرف البطالة بأنها حالة خلو العامل من العمل مع قدرته عليه بسبب خارج عن إرداته لكن منظمة العمل الدولية فقد عرفت المتعطلين عن العمل أنهم الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه لكنهم لا يجدنه في فترة الاسناد[6].

---

[1] وسام حوامرية، التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2013م، ص57.

[2] سلام عبد الكريم مهدي آل سيمسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الاسلامي، ط1، دار مجدلاوي، عمان،2011م، ص57.

[3] علي السالوس، أثر التضخم والكساد في ضوء حديث ابن عمر، مجالات مركز اليهوس السنة والسيرة، جامعة قطر، ع9،1997م، ص188.

[4] سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، مرجع سابق، ص215.

[5] حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، د.ط، دار البداية، عمان، 2014، ص225.

[6] خليلي أحمد، هاشمي بريقل، واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، ملتقى دولي حول (استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة، ص4.

وتعرف كذلك بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على العمل منتج. رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل[1].

ومن خلال التعريفين السابقين يمكن القول إن البطالة هي حالة فقدان العمل المنتج لكل شخص السبب خارج عن نطاقه) راغب فيه وقادر عليه ويبحث عنه وقت الحاجة إليه.

2-أسباب البطالة[2]:

- ✓ عجز سوق العمل عن استيعاب الخريجين: فهناك أعداد هائلة من الخريجين الحاصلين على مؤهلات بأنواعها مختلفة. ومع ذلك يعجز سوق عن استيعابهم؛
- ✓ الزيادة السكانية حيث إن تزايد عدد السكان سنويا يسبب ضغط على موارد الدولة، ومن الصعب تحقق فرض عمل لهذه الأعداد المتزايدة؛
- ✓ تغييرات في عدد الناس الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف؛
- ✓ في حالة الكساد الاقتصادي العام؛
- ✓ سياسة الاستدانة الخارجية عند غياب مراقبة ديمقراطية شعبية لجدوى هذه المجالات وتوظيفها؛
- ✓ اختلال التوازن الداخلي والخارجي لدى نتيجة اتجاه سياسة الميزانية لخدمة مصالح رأس مال على حساب العمل.

3-أنواع البطالة:

3-1-الاحتكاكية: (الوظيفة) وهي التي تمنع العمال المؤهلين من الالتحاق بغرض العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى، يمكن القول بأن هذه البطالة تنشأ نتيجة نقص المعلومات للعمال أولا صحاب الأعمال.

3-2-البطالة الموسمية: تشهد بعض القطاعات الاقتصادية فترات من الرواج وفترات أخرى من الكساد مما يؤدي إلى ارتفاع البطالة الموسمية (الزراعة، الصيد، السباحة)

3-3-البطالة المقنعة: وجود عمالة يمكن الاستغناء عنها خلال عملية دون التأثير على العملية الإنتاجية وغالبا ما تتقاض هذه العمالة أجور أعلى من مساهمتها في الانتاج (الجهاز الحكومي).

[1] مجيد علي حسين وآخرون، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل، عمان، 2004م، ص 327.

[2] عماد أبو شعر، البطالة وعلاجها في السنة النبوية، د.ط، الجامعة الاسلامية، غزة -فلسطين، 2011، ص6-7.

3-4-البطالة الدورية: هي البطالة الناجمة عدم يسر النشاطات. الاقتصادية على وتيرة واحدة، أو مرئية، في الفترات الزمنية المختلفة، بل تواجه هذه النشاطات فقرات صعود وهبوط دورية[1]

3-5-البطالة الهيكلية: يقصد بالبطالة الهيكلية.(Structural unemployment وهي ذلك النوع من التعطيل الذي يصيب جانب من قوة العمل، التي تحدث بسبب تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي، حيث تؤدي إلى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين على العمل والباحثين عنه وتلك التغيرات قد تكون سبب تغيير في هيكل الطلب على المنتجات أو على تغير التكنولوجي المستخدم وظهور نوعيات من المهارات الإنتاج سلع معينة من العمالة حيث نواجه بحالة فائض عرض excess supply في سوق عمل ما وفائض طلب EX Cen Demand (نقص عرض)في سوف عمل آخر، ويظل هذا الاختلال قائما إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب[2].

3-6-البطالة الاختيارية: (Voluntary Unemployment وهي البطالة الأفراد القادرين على العمل لكن لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، مع ذلك وجود وظائف شاغرة لهم مثل: الأثرياء الذين يعرفون عن قبول الأعمال لدى الأجور المتاحة وبعض المتسولين، وكذلك الافراد الذين تركوا وظائف كانت أجورهم عالية، لا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة إذا كانت أجورهم أقل مما تعود عليه غير أن هذا نوع لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.[3]

ثالثا: النمو الاقتصادي

1-مفهوم النمو الاقتصادي: بأنه يحقق زيادة في قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات -مقارنة من فترة زمنية إلى أخرى، ويمكنه قياسه بالقيمة الإسمية(الجارية) أو الحقيقية(الثابتة)[4].

ويعرف أيضا "أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في بلد ما لمدة سنة كما يدل على التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.[5]

---

[1] أحمد حوبتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامينة، الرياض، 1998م، ص 23-24.

[2] رمزي زكي، الاقتصاد السياسة للبطالة (تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، د.ط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 27.

[3] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية، د.ط، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005م، ص30.

[4] بداوي محمد وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط1، دار بصمة علمية، ورقلة، الجزائر، 2024، ص447.

[5] بختاوي أمال وآخرون، أثر زيادة الأعمال الاجتماعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة لعينة من الدول الآسيوية، مجلة آفاق للعلوم، م7، ع2، 2022، ص695.

ويعرف كذلك على أنه "الزيادة في الناتج الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة" وبذلك يتحقق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على انتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأنه يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد.[1]

من خلال التعريفين يمكننا أن نعرف النمو الاقتصادي على أن: الزيادة في الناتج الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة لبلد ما، وبالتالي يمكن التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج حاصل قسمة الناتج المحلى الإجمالي على عدد المكان، إذ ارتفع عدد السكان بنسبة اقل من الناتج المحلى الإجمالي يرتفع النمو الاقتصادي والعكس بالعكس.

2-قياس النمو الاقتصادي:

2-1-الناتج المحلى الإجماليGDP يقاس بثلاثة طرق ما يلي:

طريقة الانتاج: بحسب الناتج المحلى الإجمالي GDP وفق هذه الطريقة بجمع قيمة مبيعات السلع والخدمات مع استبعاد قيمة الوسطية، وذلك بهدف تفادي مشكلة تكرار حسابها بعدة مرات (السلعة الوسطية هي السلع النهائية) وذلك وفق المعادلة الأتية:[2]

الناتج المحلي الإجمالي GDP =اجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية -قيمة السلع والخدمات الوسطية

2-2-طريقة الانفاق:Ex pendture Approach يحسب الناتج المحلي الإجمالي على طريقة بجمع الانفاق الكلي الذي هو عبارة عن الطلب الكلي على البضائع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة (سنة)، إذا التقدير قيمة الناتج أو الدخل الوطني فإنه لابد من جمع إنفاق كل قطاع أي: إنفاق القطاع العائلي (C) وإنفاق قطاع الحكومة (G) وقطاع الأعمال (I)، وقطاع العالمي الخارجي (M-X) وذلك وفق المعادلة الآتية:[3]

$$GDP=C+G+I+(X-M)$$

2-3-طريقة الدخل: بحسب على الطريقة يتم فيها جمع كل الدخول (دخول الأفراد، ودخول غير موزعة، ودخول الحكومة)، الناتجة عن عملية ظهور الإنتاج الكلي إلى حيز الوجود وعليه يمكن حساب الناتج كما يلي:[4]

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص 20.

[2] بلهوشات محمد الآمين وآخرون، العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب -تحليل السببية متعدد المتغيرات، مجلة الباحث الاقتصادي، م8، ع2، 2020 م، ص 341

[3] عمر صخري، مرجع سابق، ص20

[4] عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلى، د.ط، مطبعة الرمال – الجزائر،2020م، ص28، 29

الناتج المحلي الإجمالي = دخول الافراد + دخول غير موزعة + دخول الحكومة

دخول الأفراد = الأجر + الريع + الفائدة + الأرباح الموزعة.

دخول غير موزعة = امتلاك رأس مال الثابت + الأرباح غير المزرعة.

دخول الحكومة = صافي الضرائب غير مباشرة + دخل الحكومة من أملاكها + ضرائب أرباح لشركات

2-4-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي:

أن زيادة النمو لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عليها زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني لكن كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلى في بلد ما بمعدل أقل من معدل النمو السكان، بالرغم من زيادة الناتج المحلى الإجمالي في هذا بلد لكن لم يحقق نمو اقتصاديا، ووفقا لذلك فإن[1]:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

متوسط الدخل الفرد الحقيقي = معدل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي / عدد السكان

2-5-الدخل الوطني الكلي المتوقع: أن بعض الاقتصادين اقترح قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خاصة لدى الدول التي تمتلك موارد غنية وما بلغته من تقدم تكنولوجي في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصادين أن يؤخذ تلك المقومات عند حساب الدخل[2].

3-أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيف أنوع النمو الاقتصادي إلى عدة الاوصاف فنميز حسب هذه الأساليب أنواعا للنمو الاقتصادي نذكر منها:

3-1-النمو الاقتصادي الطبيعي: وهو نوع الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، عبر مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، والتراكم الأولي لرأسمال وسيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، وتكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص –النظريات الاستراتيجيات –المشكلات)، د ط، مطبعة البحيرة، 2008م ص77.

[2] سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق المرتكزات الاقتصاد الإسلامي، على النمو الاقتصادي فى السودان للفترة 2019/2000، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية –معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير –تيبازة، 2023 م، ص 166.

3-2-النمو الاقتصادي الموسع: ويتسم بنمو الدخل بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن[1]

3-3-النمو الاقتصادي العابر: أنه لا يملك خاصية الاستمرارية والثبات وإنما يأتي استجابة لبروز عوامل طارئة -عادة ما تكون خارجية -ويزول بزواله، وكذلك تقع أغلبية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو

3-4-النمو الاقتصادي المخطط: وهو الذي حصل على نتيجة لعمليات تخطيط شاملة لموارد متطلباته للمجتمع، ويعتمد على إحصاء موارده وحاجياته، وكيفية تعبئتها وفق خطة مرسومة سابق، وقد انتهجت الدول الاشتراكية سابقا هذه النظرية[2].

3-5-النمو الاقتصادي المكثف: يتسم بتغير معدل الدخل أي (معدل دخل الفرد الحقيقي) بقدر أكبر من معدل نمو السكان والذي بدوره سوف يؤدي الى انتقال من النمو الموسع الى النمو المكثف أين تتحسن فيه مستوى معيشة الأفراد[3].

رابعا: سعر الصرف.

1-مفهوم سعر الصرف:

توجد مفاهيم مختلفة ومتعددة لسعر الصرف ولكل منها دلالاته وانعكاساته واستخداماته ولذلك سنذكر بعض المفاهيم كالاتي:

يعرف سعر الصرف بأنه:" عبارة عن نسبة مبادلة عملة دولة بعملة دولة أخرى أو هو نسبة مبادلة عمليتين، حيث تعتبر احدى العملتين بمثابة سلعة والعملة الأخرى ثمنا لها"[4].

- يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية (بين عملتين مختلفتين)[5].

- ويعرف الباحثين والمهتمين بالتجارة الخارجية لسعر الصرف:" هو الوسيلة التي يتم اعتمادها في دولة ما لتسوية مدفوعات دولة أخرى[6].

---

[1] عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012/1998)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، بسكرة، 2015 م، ص6.

[2] كوبيبي حفصة، وآخرون، النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، م 17، عدد خاص، 2022م، ص169-170

[3] سمير تامة، مرجع سابق، ص167

[4] صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وآثاره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م، ص25.

[5] محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثارها على النمو الاقتصادي، ط1، دار حميثر، جمهورية مصر العربية، 2018م، ص16

[6] دريد كامل آل بسيلب، المالية الدولية، د.ط، دار البازولي العلمية، الأردن، 2011م، ص20.

– ويعرف كذلك بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.[1]

– ويعرف أيضًا هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة ما، مقوما بوحدات من عملة أجنبية أخرى.[2]

ومن خلال التعريف السالف ذكرها نقول بأن سعر الصرف هو: سعر عملة أجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية يجب دفعها لزوما لتسوية مدفوعات معينة، كوسيلة معتمدة.

2–أنواع سعر الصرف: توجد عدة أنواع لسعر الصرف منها:

2–1–سعر الصرف الاسمي: وهو سعر عملة بلد أجنبي مقابل وحدات من عملة البلد المحلي أو العكس، أي حساب وحدة عملة البلد المحلي في مقابل وحدات عملة بلد أجنبي من دون الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للسلع والخدمات بين البلدين، ويحدد سعر الصرف الاسمي لهذا النوع (الاسمي) وفقا لخاصية العرض والطلب في سوق الصرف لوقت ما، كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يوميا، صعوداً أو نزولاً[3].

– يتحدد سعر الصرف الإسمي بواسطة الرقم القياسي له (مؤشر سعر الصرف الاسمي) وهو المقياس الذي يترجم حصيلة التغيرات في قيم العملات الأجنبية مقابلة عملة أخرى محددة[4].

2–2 سعر الصرف الحقيقي:[5] هو القدرة التنافسية للسلع الوطنية أي: أنه يوضح عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لاقتناء وحدة واحدة من المنتجات الوطنية، حيث كلما كان سعر الصرف الحقيقي مقارب لسعر الصرف الاسمي كان معدل التضخم ضئيلاً، وهو يقيد المختصين الاقتصاديين لاتخاذ القرار المناسب،

ـ تتحدد اتجاهات تغيرات سعر الصرف الحقيقي بالرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي (المؤشر الخاص به) حيث يعتبر مؤشرا مرجحا تجاريا يجمع تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم[6].

2–3–سعر الصرف التوازن: فهو يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عند وجود اقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، أي. أنه سعر الصرف الذي يكون في بيئة اقتصادية لا يشوبها اختلال، فهو سعر الصرف الذي تحدده قوة الطلب والعرض عند وجود تساوي تام بين الكمية المعروضة والكمية المطلوبة من إحدى العملات بغض النظر عن نتيجة

[1] هيل عجمي الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، د.ط، در وائل، عمان، 2014م ص 93.

[2] مدحت صادق، النقود الدولية وعلمية الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، د.م، 1997م، ص125.

[3] بلقاسم العباس" سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 23 ،2003م، ص 4.

[4] قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، د.ط، دار الخلدونية، الجزائر،2009م، ص11.

[5] : بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص5.

[6] قانة الطاهر، مرجع سابق، ص11.

المضاربة وحركة رؤوس الأموال غير العادية، فهو مثل سعر التوازن لأي سلعة متداولة في الأسواق الحرة عند المنافسة الكاملة[1]، ويكون متزامنا مع التوازن. في ميزان المدفوعات، كما يتوقف على بعض المتغيرات منها[2]:

- معدل نمو الدخل الوطني؛
- معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛
- معدل التغير في سعر الفائدة؛
- اتجاه الطلب.

3-العوامل المؤثرة على سعر الصرف

توجد عدة عوامل تؤثر على العرض والطلب في سعر الصرف وهي عوامل فنية وأخرى أساسية

3-1-العوامل الفنية: من العوامل التي تؤثر عليه:[3]

3-1-1-ظروف السوق: فالمعلومات المتعلقة بشؤون العملات والاقتصاد والإشاعات والتصريحات الرسمية كلها عوامل تؤثر في سعر الصرف؛

3-1-2-خبرة **المتعاملين وأوضاعهم**: فأسعار صرف العملات الأجنبية. تتأثر سلبا او إيجابا بكمية العرض والطلب للعملات، وكذا خبرة التعاملين والقدرة التفاوضية للمتعاملين وأساليبهم كلها عوامل تؤثر في اتجاه سعر الصرف؛

3-1-3-الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة: إذ يتحدد سعر الصرف نتيجة لقوى العرض والطلب أي الكميات المطلوبة والمعروضة في السوق؛

3-1-4-الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنويع في العمليات: إذ كلما زادت عملية الطلب على العملة زادت قيمتها وارتفعت وكذلك إذا كانت حاجة المتعاملين بها كبيرة فقيمتها ترتفع؛

3-1-5-التغيرات في الأسواق المالية وغير المالية: فالمردود الذي يتحصل عليه المستثمرون في السوق النقدي من عملة يؤدي إلى ارتفاع قيمتها لزيادة الطلب عليها.

---

[1]) بلقاسم العباس، مرجع سابق، ص7-9

[2] حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي، في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، د.ط، دار الزهراء، الشرق القاهرة، مصر،1998، ص40.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، الأردن،2008م، ص48.

3-2-العوامل الأساسية: وهي على قسمين[1]، إذ تشمل العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية، وكذا السياسة الاقتصادية للدولة وتحتوي على السياسة النقدية السياسة المالية، وسياسة سعر الصرف، والعوامل المؤثرة هي كالآتي:

- الاستيراد والتصدير؛
- تصدير واستيراد الخدمات؛
- أرباح الاستثمارات؛[2]
- الحوالات دون مقابل؛
- المساعدات الخارجية؛
- التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية؛
- القروض الدولية؛
- تحويل الأموال بقصد المضاربة.[3]

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سابق، ص48

[2] أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة،2007م، ص376.

[3] احمد فريد مصطفى، مرجع نفسه، ص 377

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي عنيت بموضوع السياسة النقدية في الإسلام والاستقرار الاقتصادي

كان للسياسة النقدية ولا يزال الكثير من الحظ من حيث الاهتمام بها في الاقتصاديات المعاصرة سواء التقليدية منها أو الإسلامية ، فكانت العديد من الدراسات السابقة جاهدة لاستنباط العلاقة بين آليات السياسة النقدية وانعكاساتها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي مع الحرص على خصوصية النظام الاقتصادي في الإسلام، حيث إن الرجوع إلى الدراسات السابقة خطوة هامة ولابد منها لإدراك مدى التطور والبحث في مثل هكذا مجال، وتعيين الإضافات التي قدمتها هذه الدراسات، ومعاينة الاختلالات التي لابد من الوقوف عندها ومعالجتها، ولذا سنتطرق في هذا المبحث الى قراءة أبرز الدراسات وتحليلها والتي عالجت وتطرقت إلى السياسة النقدية من زاوية إسلامية وعلاقتها بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لبناء قاعدة معرفية تساعد في بلورة البحث العلمي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية وباللغة الأجنبية

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1-دراسة عبد الرزاق نذير [1](2016) المعنونة ب "السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية"

تهدف هذه الدراسة الى بيان دور السياسة النقدية في الإسلام في الأزمات حيث تعتبر السياسة النقدية في الإسلام آلية وأداة مهمة لكونها تختلف عن نظيرتها في الاقتصاد الرأسمالي سواء من حيث الأهداف والأدوات ولقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

-اختلاف السياسة النقدية الإسلامية عن السياسة النقدية الوضعية في الأساليب والأدوات (سعر الفائدة، الاعتماد على عائد السوق)؛

- فالأهداف في الاقتصاد الإسلامي مبني على التوزيع العادل للثروة وتنوع أساليب التمويل الإسلامي المختلفة؛

-اختلاف رؤية المدارس الاقتصادية بشأن تنفيذ السياسة النقدية وكيفية التصميم لها بين الكنزين المعتمدين على سعر الفائدة، لتحقيق الاستقرار وزيادة النمو الاقتصادي (من جهة)، والكلاسيك والنقديين (من جهة أخرى)، الرافضين لفعالية هذا النوع من السياسات لكونه هو المسبب للتقلبات الاقتصادية؛

- الإفراط في الاستثمار والاستهلاك والائتمان هو المسبب للتقلبات الاقتصادية المعاصرة؛

[1] عبد الرزاق نذير، مرجع سابقة، ص1-258.

– الاقتصاد الإسلامي بعيد عن الفجوة (لا يصل إليها) الانعدام سعر الفائدة ووضعه للمدخرات في الاستثمار الموافق الضوابط الشريعة وتماشيا مع مبدأ المصالح المرسلة ومنع الاحتكار والمقامرة والاكتناز؛

– الأصل في السياسة النقدية هو مبدأ التلقائية والمنافسة الشريفة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وسيادة المرونة في الأسعار والأجورّ؛

– السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي يمكنها أن تقلل بشكل كبير جدًا من حدة وآثار (انعكاسات) التقلبات الاقتصادية.

2–دراسة عقبة عبد اللاوي، إلياس شاهد[1](2017) الموسومة ب "دراسة تحليلية لأليات عمل السياسة النقدية وفق لنموذج للتوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي"

تسلط هذه الدراسة الضوء على السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، حيث من خلالها تم التطرق إلى مفهوم وأهداف وأدوات السياسة النقدية توضيح أهم نقاط التشابه والاختلاف وذلك في الاقتصاد الوضعي، وبعدها التطرق والمناقشة في التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الاسلامي وذلك ارتباطا بالدخل، معدل عائد المشاركة، نسبة الزكاة، تحليل أثر المضاعف النقدي والمالي، في تفعيل السياسية النقدية الانكماشية والتوسعية.

حيث لا ترتكز السياسة النقدية في الفكر الاسلامي على معدلات الفائدة لأن التمويل التقليدي يتحدد عن طريقها، كما أن الائتمان يتحدد عن طريق آليات ضخ السيولة أو امتصاصها تماشيا مع تغييرات الفائدة.

بالرغم من نجاح السياسة النقدية نظريا وعمليا تحكما في حالة الاستقرار غير انها تنتمي الاقتصاد الرمزي (الموازي) الذي لا يرتبط بالاقتصاد الحقيقة هذا يؤدي إلى توسع حدة الفجوة بين الاقتصاد الوهمي والحقيقي.

ونظرا لتنامي الاهتمام بالعمل المصرفي الإسلامي سواء على مستوى الدول الاسلامية أو على مستوى العالم فيجب على المهتمين بهذا المجال تخيل متكامل لكافة جوانب آليات عمل البدائل التمويلية الإسلامية.

ـ إن مفهوم السياسة النقدية لا تختلف بين النظام الاقتصادي الإسلامي والوضعي لكن الاختلاف يكون بداية بالأهداف كما أن أدوات السياسية النقدية الإسلامية لها أهمية بالغة في ضبط وعلاج الركود من خلال تدخل البنك المركزي في تحديد نسبة الأرباح الموزعة على المساهمين وتحديد نسبة مشاركة المصرف المركزي في التمويل الذي يقدمه للبنوك عند إعادة تمويلها،

وتعتبر السياسة النقدية أن أداة الزكاة أداة توسعية انكماشية عن طريق الجمع النقدي أو العني للزكاة أو الجمع المسبق أو تأجيل التحصيل لذلك فإن الآثار التلقائية للزكاة تعد كأداة استقرار داخل النظام الاقتصادي، لكن الزكاة ليست بالضرورة أن تكون متحكمة في التضخم أو علاج الركود بصفة نهائية، الأمر الذي يعطي الدور الزكاة

[1] عقبة عبد اللاوي، شاهد إلياس، مرجع السابق، ص 25.

بعدا تفاعليا للسياسة النقدية، في حين أن العلاج النهائي للتضخم والركود يكون بالموائمة بين الأدوات المختلفة للسياسة النقدية والمالية.

ومن هنا يبرز الدور النقدي الأدوات السياسة النقدية حسب مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3–دراسة سمير تامة، عبد المالك النملي، البشير عشيري[1](2017) الموسومة ب "دور السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة السودان (2000ـ2014)"

من خلال هذه الدراسة تمت المحاولة الاجابة على الإشكالية الرئيسية حول مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام آليات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي لدولة السودان، اعتمادا على آليات عدة للسياسة النقدية الاقتصاد اسلامي، ولقد تم اختيار مجموعة من المؤشرات بخصوص متغير الاستقرار الاقتصادي والمتمثلة في النمو، البطالة، التضخيم، سعر الصرف، باعتبارها متغيرات تابعة، معتمدين على بيانات من تقارير سنوية لبنك السودان (2000 ـ2014) استعانة في ذلك ببرنامج (Eviews9) لأجل دراسة استقراريه المتغيرات.

يعد الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف الساعية لها معظم الدول المتقدمة وكذا النامية لتحقيقه لأجل الحفاظ على الاستقرار وذلك بإتباع سياسات اقتصادية والتي من أهمها سياسة تدخل البنك المركزي في سوق النقد والتي يظهر أثرها بصورة مباشرة على الاستقرار الاقتصادي. لذا اهتم المسؤولون بتنفيذ السياسة النقدية لأجل التأكيد م مدى فعالية الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي وذلك للوصول للأهداف الاجتماعية والاقتصادية المخطط لها من طرف الحكومة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في البلاد مع تزايد الاهتمام بعمل المصرف الإسلامي وصيغ تطبيقه في البلدان الإسلامية أو العالمية وذلك بعد وقوع الأزمات التي شهدها النظام الرأسمالي، لذا لزم على المهتمين في هذا الإطار وضع تصميم لكل الجوانب لآليات العمل للبدائل التمويلية الإسلامية.

وبما أن هدف الاقتصاد الإسلامي هو تحقيق النمو الاستقرار الاقتصادي فتختلف أدوات السياسة النقدية اختلافا جذريا في الاقتصاد السالف الذكر حسب القواعد والأسس مقارنة مع الأدوات السياسة النقدية المستخدمة في الاقتصاد الوضعي التي ترتكز بتوظيف الأليات العاملة على نظام المشاركة كبديل للفائدة الربوية، وكذا تركز على مدى فعالية الآثار الاقتصادية، وتشير كذلك في مدى قدرة تحقيق الأثر الغير إيجابي المفرز الأدوات السياسة النقدية من الفكر الوضعي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

[1] سمير تامة وآخرون، مرجع سابق، ص1ـ85

- تأثرت السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي شكلا بالسياسة في الاقتصاد الوضعي، وحرصت على عدم المعاملة بالفائدة؛
- رغم أن أدوات السياسة النقدية محدودة في الاقتصاد الإسلامي مقارنة بوجودها في الاقتصاد الوضعي إلا أنها لها قدرة كبيرة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من حدوث الازمات المالية؛
- يحظر الاقتصاد في الإسلام التعامل بالربا؛
- إن أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي تقدم الخدمات المصرفية والمالية مستمرة الأموال على خطة الشريعة الإسلامية؛
- تضح توجه عام لبنك السودان وذلك خلال تركيز عملية تمويل للقطاعات ذات الأهمية بنسبة لا تقل عن 80 %؛
- النموذج الأول التضخم: إن النتائج توضيح إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المتمثل في التضخم ومتغير السياسية النقدية في الاقتصاد الاسلامي؛
- النموذج الثاني النمو: وضحت نتائج التقدير أن لمتغير التابع لنمو له علاقة معنوية لها اتجاه طردي مع المتغير السياسة النقدية؛
- النموذج الثالث سعر الصرف: لقد وضعت النتائج التقديرية بوجود علاقة معنوية باتجاه عكسي بين المتغير التابع سعر الصرف والمتغير السياسة النقدية؛
- النموذج الرابع البطالة: وضعت نتائج التقدير بوجود علاقة معنوية باتجاه طردي وصيغ التمويل مع المتغير التابع البطالة؛
- لقد أثبت Chow وجود تغيير الهيكلي بداية من سنة 2008 مما دل على أن السودان تأثرت بتداعيات الأزمة المالية العالمية؛
- وضحت النتائج أن معامل التصحيح بالخطأ تمتع بالإشارة السلبية والمعنوية هذا ما يفسر أن النموذج له قوة ارجاع التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

4-دراسة بن ذيبة يمينة [1](2018) الموسومة ب "نحو سياسة نقدية من منظور إسلامي في الجزائر"

السياسة النقدية تعد من أهم السياسات الاقتصادية، لأنها تعد آلية التأثير الفعالة والرقابة التي تعتمدها الدولة من خلال البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

[1] بن \يبة يمينة، مرجع السابق، ص204.

إن السياسة النقدية بنيتها في الاسلام نابعة من الشريعة الإسلامية لذلك فهي ملزمة بعدم مخالفة أحكام الشريعة.

يكون وضع أهداف السياسة النقدية في الإسلام في إطار هذا الأخير حيث يتطلب تحقيق هذه الأهداف توفر مجموعة من الأدوات التي تتماشى ومتطلبات الاقتصاد الاسلامي فهناك أدوات كمية رئيسية، ومساعدة الأداة المكملة ومن اللجوء إلى تغيير موعد تحصيل الزكاة.

إن البنك المركزي هو القائم على السياسة النقدية، وفي الاقتصاد الاسلامي عبارة عن مؤسسة نقدية مسؤولة على جميع العمليات النقدية لكن دون الخروج عن الشرع

يتطلب تطبيق سياسة نقدية من المنظور الاسلامي مجموعة من الاجراءات بداية تعديل النصوص القانونية المنظمة لها. وأخيرا يجب تصفية المعاملات الى تمت في إطار الاقتصاد الوضعي

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– تميز الاقتصادات الوضعية بعدم الاستقرار والتذبذب في أمور النقد على وجود مشكلة في تسيير المحرك الأساسي في الاقتصاد وهو النقد، الأمر الذي أدى إلى ظهور أزمات متتالية لذلك فمحاولات الاصلاح دائما تنطلق من تعديل أدوات السياسية النقدية لغرض إعادة التوازن إلى السوق النقدية.

ـ بما أن معظم السياسات النقدية تركز على العائد الثابت المحدد مسبقا على اقتراض الأموال، لذا فأغلب الدراسات في الاقتصاد الاسلامي انطلقت من فكرة إلغائه كخطوة أولى، حيث بأنه لا يمكن أن نكون متأكدين أن هذا المتغير هو السبب الوحيد في المشاكل الاقتصادية لكن يعتبر أحد الأسباب؛

لذا ومن هذا المنطلق حاول الباحثين المسلمين وضع نماذج نقدية وبنكية تخلو من عنصر الفائدة ومن أجل كل هذا استهدف هذا البحث دراسة السياسة النقدية في الإسلام اعتبارها احدى أهم السياسيات الاقتصادية المعتمدة في إدارة النقود في الاقتصاد.

من خلال هذه الدراسة وجدنا أن الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي يشتمل على أغراض ينفرد بها عن باقي النماذج كالبركة، وعامل الزكاة، والغرض الأخير الذي اتضح أن النقود تطلب لأجله في الاسلام هي المضاربة والتي تمثل عاملا بديلا للفائدة على الإقراض وهو عامل الربح، كما نجد أن عرض النقود في الاقتصاد الاسلامي لا تختلف في الاقتصاد الوضعي إلا في بعض الشروط الواجب توفرها في وسائله.

ولقد تم تناول أهداف السياسة النقدية على أن تكون قابلة للتحقيق والقياس، كما أن السياسة النقدية في الإسلام أتت لمنع تعطيل النقود، والخفض من اكتنازها من أجل توجيهها إلى الاستثمار ومنها تحقيق معدلات نمو اقتصادية مما يجعل تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، كما تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن أدوات

السياسة النقدية وفق متطلبات الاقتصاد الإسلامي يتم تضيفها إلى ادوات كمية رئيسة، وأدوات كمية مساعدة في تحقيق الساسية النقدية وكذلك الأدوات المكملة لتحقيق السياسة النقدية المتمثلة في موعد تحصيل الزكاة، والأدوات الكيفية المباشرة.

ومن أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية يجب توفر نظام بنكي متكامل يتصدره بنكا مركزيا وحيدا يترأسه محافظ، بالإضافة إلى مجلس السياسة النقدية، وكذا هيئة التأمين على الودائع، وهيئة الرقابة الشرعية

من خلال هذه الدراسة وجدنا أن أهم أغطية الاصدار النقدي في الاقتصاد الاسلامي ممثلة في الأصول الحقيقية من ذهب وعملات أجنبية، وقد تم التوصل إلى انحلال بعض الأغطية الإسلامية محل الأغطية الى تنافي الشرع

إن كل ما تناولته هذه الدراسة في الجانب النظري تم اسقاطه على الاقتصاد الجزائري وسياسته النقدية، من أجل الخروج من التبعية للاقتصاد الوضعي الذي استمر إلى يومنا هذا دون أي تعديلات تتوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية –لذا يتوجب القيام تعديل النصوص القانونية واللوائح التي تنظم السياسة النقدية.

كما تم التوصل أن سياسة التيسير الكمي بصورتها التقليدية لا تخرج عن النطاق لتمويل العجز في ميزانية الدولة بإصدار نقدي جديد، وكذلك تم التوصل إلى تصنيف جديد العمليات السياسة النقدية وهي السياسة النقدية التقليدية وغير نقدية.

5–دراسة محسن بن الحبيب [1](2019) تحت عنوان "الصكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الاقتصادية –تجربة ماليزيا نموذجا–"

إن الصناعة المالية الإسلامية أخذت اهتماما واضحا وكبيرا في السنوات الأخيرة من طرف مجموعة من اقتصاديين والحكومات محاولين ايجاد بدائل تحقق الاستقرار في الأسواق المالية، وأصبح التمويل الاسلامي من القطاعات السريعة النمو في صناعة التمويل عالميا، لذلك زاد دور الصكوك الإسلامية كبديل من بين البدائل التمويلية للتنوع وتعدد الهياكل المصدرة لها ، لذلك تهدف هذه الدراسة لمعرفة مدى أهمية الصكوك الإسلامية كخيار تمويلي بديل وإبراز دورها في التنمية وذلك من خلال القيام بعرض تجربة ماليزيا لاعتبارها أكبر مراكز التمويل الإسلامي في العالم ومساهمة الصكوك في التمويل للمشاريع في التنمية الاقتصادية.

ولقد تم التوصل الى مجموعة النتائج حول ما تم تقديمه على موضوع الصكوك المالية الإسلامية والتجربة الماليزية دورها فيمايلي:

- إن الصكوك المالية الاسلامية تعد من الوسائل الفعالة في مواجهة الأزمات المالية لتحقيق الاستقرار؛

[11] محسن بن حبيب، صكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمة الاقتصادية ـتجربة ماليزيا أنموذج، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م33، ع2، قسنطينة الجزائر،2019، ص321.

- إن تعدد الصكوك المالية الإسلامية يزيد من اهميتها اقتصاديا وذلك لقدرتها على التمويل؛
- يعد السوق الرأسمالي الإسلامي في ماليزيا مكون مهم في النظام المالي الماليزي؛
- انتشرت الصكوك الإسلامية لدولة ماليزيا منذ سنة 2001، وتم اصدار أول نوع منها؛
- لقت الصكوك المالية الإسلامية في السوق المالي الاسلامي اهتماما لدى مختلف المتعاملين من مؤسسات ومصارف مصرفية ومالية، محلية وأجنبية.

6-دراسة سمير تامة، حفصي بونبعو ياسين[1](2022) الموسومة ب "بفعالية أدوات السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان دراسة قياسية للفترة (2000ـ 2019) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL

تناولت هذه الدراسة تعيين أثر السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على التغيير في النمو الاقتصادي في السودان وتم تقييم هذه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر ومتغير النمو الاقتصادي من جهة ومن جهة صيغة التمويل القائمة على الملكية المضاربة، والمشاركة شهادات المشاركة الحكومية شهامة، وتكوين رأس المال الثابت، عوائد المرابحات (تكلفة التمويل) كمتغيرات تفسيرية الفترة الممتدة من 2000 -2019. وقد اعتمد على برنامج (Eveiws 10) الاختيار استقرار المتغيرات وتحليل التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود، وتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لقياس العلاقة في الأجل بين القصير والطويل، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن أدوات السياسة النقدية في مرتكزات الاقتصاد الاسلامي مرتبطة بتوازن طويلة الأمد مع النمو الاقتصادي، أما صيغة المضاربة مع النمو الاقتصادي ذات أثر غير معنوي ترتبط بعلاقة طردية، وكذلك من خلال اختبار معامل تايل (Theil) تحصلت على أن مقدرة الدالة على التنبؤ عالية؛
- اثبات اختبار الحدود Bound Test أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل من المتغيرات التفسيرية إلى المتغير التابع.
- وبيان أن صيغة التمويل بالمشاركة وتكوين رأس المال الثابت لهما علاقة طردية مع الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر على النمو الاقتصادي؛

[1] سمير تامة وآخرون، فعالية السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان ـ دراسة قياسية لفترة (2019/2000)، باستخدام نموج انحدار الذاتي للفترات الإبطاء الموزعةARDL، مجلة رؤى اقتصادية، م12، ع1، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2022م، ص1ـ90

- وارتفاع التمويل بالمشاركة أدى إلى انزياح منحنى التوازن في سوق النقد، وتأثير زيادة الدخل على سوق السلع والخدمات مما أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي؛
- بيان أن صيغة المضاربة مع النمو الاقتصادي لهما علاقة طردية، أما من ناحية الاحصائية غير معنوية، كما أن الصكوك الإسلامية طويلة الأجل (شهادات المشاركة –الحكومية شهامة) تبين وجود علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي ذات دلالة إحصائية.E
- تم تحليل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (VECM)، حيث تم توضيح أن أدوات السياسة النقدية المرتبطة بالاقتصاد الاسلامي والنمو الاقتصادي معنويا من جانب الإحصائي، وغير معنوية من جهة صيغة المضاربة، أما في المدى القصير يتضح أن مقدار معامل تصحيح الخطأ معنوية وسالبة بقيمة (0.81542). لكن القصير الأجل يصحح تلقائيا إلى التوازن في الطويل الأمد، ويحتاج إلى حوالي خمسة عشرة شهرا إلى التوازن؛
- تناولت الدراسة أيضا نموذج المشاكل القياسية لكشف عن اختبارات التي اعتمد عليها اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي.

7–دراسة حسين خليل، فاتح بن نونة[1](2022) الموسومة ب "دور الزكاة في معالجة البطالة والتضخم في الجزائر دراسة قياسية تنبؤيه خلال الفترة2003 ـ2025"

تهدف الدراسة الى معرفة دور الزكاة في محاربة مظاهر الفقر و التضخم والبطالة بواسطة قواعدها الإلاهية ومرونتها وملاءمتها مع جميع المجتمعات والتي تعود على الفقير والغني والمجتمع بأكمله، ويتأتى ذلك بالاعتماد على التحليل القياسي بواسطة نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM ، لتبيان العلاقة بين الزكاة والبطالة والتضخم إذ توصلت الدراسة الى أن الزكاة لها دور فعال في القضاء على الفقر وضبط التضخم والبطالة في الجزائر فتوصل الباحثان إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الزكاة من جهة والبطالة والتضخم من جهة أخرى على المدى البعيد بالإضافة الى أن الزكاة تساعد في التقليل من مظاهر الفقر في الجزائر.

أكدت الدراسة الدور الهام للزكاة في التقليل مظاهر الفقر كالبطالة والتضخم حيث خلصت إلى الآتي:

– وجود تأثير عكسي للزكاة على كل من التضخم والفقر مع وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ووجود علاقة سببية أحادية من الاتجاه من الزكاة إزاء البطالة ويدل هذا على دور الزكاة الفعّال في التقليل ومعالجة هذه الظاهرة السلبية

[1] حسين خليل وآخرون، دور الزكاة في معالجة البطالة والتضخم في الجزائر ـ دراسة قياسية تنبؤية خلال الفترة (2003–2025)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م9، ع1، دم،2022م، ص1ـ21.

8-دراسة علاء بسيوني، تامر النجار[1](2023) الموسومة ب "السياسة النقدية في الاسلام ودورها في الحد من الأزمات وإمكانية الاستفادة منها في ظل الاقتصادات المعاصرة"

تهدف هذه الدراسة الى تحديد دور السياسة النقدية المعاصرة الازمات في ظل الاقتصادية في الإسلام في الحد من حيث توصلت الى:

السياسة النقدية تعد من أهم السياسات الاقتصادية لأي دولة ، حيث أن تتم التوصل خلال البحث أن السياسة النقدية تطبيقها في الإسلام التزما بالفلسفة الاقتصادية القائمة عليها يؤدي للحد من الازمات المالية والنقدية حفاظا على الاستقرار في الاسعار، كما أنها تبنى على أسس تلقائية داخل الإطار العام للنشاط الاقتصادي في الاسلام المحدد في الشريعة الاسلامية، وكذلك اتضح أن دورها وقائيا وأكثر فعالية من السياسة النقدية للنظم الوضعية ذلك لتحريم التعامل بالفائدة والمشتقات المالية والعقود المستقبلية، وتوافقها مع المجتمع الإسلامي ثقافيا الامر الذي يجعلها أكثر فعالية .

وتوصل البحث كذلك الى ان السياسة النقدية ضعف الامكانية في الاستفادة منها في الاقتصاديات المعاصرة مبني على أسس لا تتوافق والشريعة الإسلامية؛

ـ إن السياسة النقدية تطبيقها يؤدي إلى الحد من الوقوع في الأزمات، وأن تطبيقها في الإسلام بشأن حرية التبادل إدارة المعروض النقدي وسعر الصرف لا يؤدي إلى الأزمة هذا ما يثبت الفرض الذي يقول إن السياسية النقدية في الإسلام تعد من أهم العوامل للنهضة الاقتصادية والتي تحد من الأزمات في الحضارة الإسلامية؛

ـ تبنى السياسة النقدية في الاسلام على أسس تلقائية حيث تعمل داخل إطار عام للنشاط الاقتصادي الإسلامي المحدد في الشريعة الاسلامية ، كما أن لها دورا وقائي أكثر فعالية من السياسة النقدية في النظام الوضعي كما أن كيفية استخدام السياسة النقدية وأدواتها تحتاج إلى مزيد من البحث لوضعها في إطار نظري مما يسهل تطبيقه في المجتمعات التي تقوم اقتصاداتها على الأسس الغير إسلامية هذا ما يجعل عدم الوضوح حول السياسية النقدية في الاسلام وسبل عملها لذا يمكن القول بأن ضعف هذه السياسة الإسلامية في الاقتصاديات المعاصرة. ويرفض الفرض الذي قال بأن السياسة النقدية في ظل الاسلامي يمكنها أن تساهم بدور فعال في الوصول إلى أهداف هذه السياسية الاقتصادية في الاقتصاديات المعاصرة.

[1] علاء بسيوني وآخرون، مرجع السابق، ص22.1

9-دراسة عمرو محمد المتولي، سالي فريد، نهلة أبو العز[1](2023) قياس أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي في السودان منذ 1998"

تطرق الباحث إلى إسهامات الصك الإسلامي الطريقة بديلة عن الطريقة التقليدية (الأذونات والسندات) وهذا من أجل تمويل عجز الموازنة العامة للسودان وتأثيرها على التقدم الاقتصادي إذ أن هذه الصكوك بإمكانها توفير الأموال اللازمة التي تحتاجها الحكومة التمويل المشروعات.

حيث تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم منتجات الصناعة المالية، ومن أليات جذب المدخرات الحقيقة والتي تساهم في جمع الأموال المطلوبة وهذا التمويل المشروعات التنموية الحساسة ذات الأهمية والقيمة الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا تعد من أبرز الآليات المالية الاسلامية التي استطاعت أن تجدلها مكانا هاما ومعتبرا في السوق المالية الإسلامية حتى في الدول الغربية، فنجد أن العديد من الدراسات الاقتصادية حاولت قياس أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي وعجز الموازنة العامة للدولة وهذا باستعمال الاقتصاد القياسي.

الدراسة توصلت الى وجود علاقة طردية قوية بين الصكوك الإسلامية وبين الناتج المحلي الإجمالي في الفترة(1998-2019) فالصكوك الإسلامية تلعب دورا بارزا في دفع النمو الاقتصادي وكذلك ساهمت في تمويل عجز الموازنة العامة بدلا عن الأليات التقليدية، كما أن أثر عجز الموازنة على الناتج المحلي الاجمالي سلبيا وأنه كلما ارتفعت قيمة عجز الموازنة بوحدة واحدة انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أن العجز في السودان يتصف بوجود اختلال هيكلي في الموازنة العامة للدولة سواء في شق النفقات أو الإيرادات.

[1] عمرو محمد متولي وآخرون، قياس أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي بالسودان منذ 1998، مجلة الدراسات الافريقية، م45، ع3، ج1، 2023، ص1-34.

الفرع الثاني: الدراسات لسابقة باللغة الأجنبية

1-دراسة Hasan Kiaee[1] (2007) الموسومة ب " monetary policy Islamic economic

هذه الدراسة تهدف إلى إبراز الدور الذي اللعبة السياسة. النقدية الاسلامية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية، وهذا وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تسمح باستعمال أدوات الفائدة الربوية (لذا يتم استخدام أدوات معدل الربح على المجال الواسع كشهادات المشاركة كبديل الأدوات قائمة على الفوائد والدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك من خلال دراسة المنحنى (LM – IS) للاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي مقارنة بينهما ، وهو ما تمت مناقشته من خلال هذه الورقة البحثية، والتي توضح وتبين الهوة بين التطبيق والنظرية للسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي وذلك من خلال مقارنتها بالفوائد والأدوات النقدية المجمعة . كما تبين هذه الورقة البحثية أيضا لماذا يستخدم المسؤولين النقديون في العديد من الدول الاسلامية مثل إيران الاسلامية أدوات معدلات الربح على مجال واسع وذلك لتنفيذ السياسة النقدية، ولهذا تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي على طريق جمع التقارير السنوية للدولة المذكورة أعلاه، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تلخصها فيما يلي:

- يجب التركيز في الاقتصاد الاسلامي على استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل أساسي على المجموع النقدي، وترك أداة سعر الفائدة؛
- يوجد مجموعتين للأدوات في الاقتصاد التقليدي وذلك لأجل تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي، يتم استخدامها من قبل المسؤولين النقديون أو المصرف المركزي؛
- بإمكاننا استخدام واشتقاق التحليل (LM-IS) كما في التقليدي باستعمال معدل الربح كبديل لسعر الفائدة؛
- تمت دراسة النظام الفترة الدولة الايران الاسلامية، والتي تعد من بين الدول التي قامت بإصلاح نظامها المصرفي المالي كاملا وذلك استفادا للقواعد الاسلامية، التي تعتمد على مجموعة من الأدوات للسياسة النقدية ونذاكر من بينها شهادات المشاركة والتي تساعد الناس على الاستثمار في المشاريع المربحة والكبيرة وتساعد

[1]Hasan kiaee,monetary policy in Islamic economic,no:4837,imam sadig university,framework:cose of Islamic republic of iran,2007,pp2.14

- البنك المركزي في السيطرة على حجم الأموال، لتحقيق الاستقرار في سوق المال وسوق الخدمات والسلع التنفيذ السياسة النقدية، وكذلك أدوات الصكوك الاسلامية.

2-دراسة abubakar jamilu bait a aminu Yusuf :(2018)[1] daud Mustafa الموسومة ب " Impact analysis of Islamic financial inclusion and Usman economie growth in selected Muslim countries lessons for Nigeria

تهدف هذه الدراسة الى تحليل أثر التمويل الإسلامي على النمو على النمو الاقتصادي والشمول المالي في مجموعة مختارة من الدول الإسلامية، حيث تم تحديدها كأسواق أساسية للتمويل الإسلامي، ولأهمية البيئة الداعمة التي يعتمد بها التمويل الإسلامي الدول، تتمثل هذه الدول: السعودية، ماليزيا، الإمارات، الكويت، قطر، تركيا، إندونيسيا، البحرين، وباكستان.

بناء على ما سبق تستنتج هذه الدراسة عديد من تجارب على كيفية استفادة نيجيريا لهذه الدول، وتتمتع بموارد هائلة ومبنى على نظام البنوك والتمويل الإسلامي لتحقيق الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

وثبتت الدراسة نموذج المعادلات المتزامنة (SEM) التحليل بيانات أن لوحة من 2011 الى 2014 نتائج حيث أظهرت بنتيجة الرئيسية أن وجود تأثير إيجابي ومهم إحصائيا بين التمويل الإسلامي والنمو اقتصادي وكذلك تأثر الشمول المالي تأثير ايجابيا بالتمويل الإسلامي، لكن لم يؤثر معنويا على الناحية الإحصائية.

واستنادا إلى هذه الدراسة توصى بأن تواصل حكومات الدول تحقق نمو التمويل الإسلامي لتوفير من فرص ومكاسب تنموية، حيث حقق تطور أكثر للنمو اقتصادي في نيجيريا.

بالإضافة إلى ذلك توحى لتقديم ضروري للحكومة لدعمها قوي للأنشطة التمويل الإسلامي، سواء من خلال دعم سياسي، ومؤسسي متين، لكي تستفيد البلاد من التمويل الإسلامي في مجالي النمو اقتصادي والشمول المالي للتنمية الاقتصاد.

وضحت فيها أن التمويل الإسلامي تأثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي كما تأثر على الشمول المالي إيجابيا لكن ليس معنوي إحصائي في الدول الإسلامية.

[1] Daud Mustafa Impact analysis of islamic financial inclusion and economie growth in seleeted muslm countries lessons for nigeria.economics managenent and accounting by the inernational Islamic university Malaysia; 2018;pp1,18. ,

3-دراسة mojahidin Muhammad (2019)[1] الموسومة ب " monetary policy in pers pective comentiomal economic and Islamic economics

إن التدفقات في النظام الاقتصادية النقدي (التمويل) في أي دولة من الدول تؤثر على الاقتصاد إذ يمكن القول ان تطبيق الانتصار النقدي في الشق السياسي يصطلح عليه "بالسياسة النقدية" وإن الهدف منها هو التحقيق نمو في الدخل القومي للبلد وأيضا استقرار أسعار الأسواق والسيطرة على معدل التضخم ولكي تتحقق هذه الغايات الاقتصادية الكلية تستخدم ا سعار الفائدة وذلك حين تكون نقطة ضعف في النظم النقدية التقليدية علما أن استخدام أسعار الفائدة يتولد عنه أزمات اقتصادية خانقة". تصل الى درجة أن تكون أزمة عالمية تأتي على الأخضر واليابس.

إن ما يحتاجه النظام الاقتصادية العالمي الجديد نجد له بديلا كحل في النظام الاقتصادي الإسلامي النقدي للتغلب على الأزمة المالية العالمية وهذا الحل يتمثل في أن التعاملات المقترحة مبنية على الأصول (حقيقة) ولاغية للفوائد الربوية المحرمة ومستخدما عملات مستقرة كالدرهم والدينار والذهب.

وتهدف السياسة النقدية في الأصل إلى إيجاد التوازن الداخلي اي نمو اقتصادي مرتفع في شتى المناحي متماشيا مع استقرار للأسعار ترافقه تنمية شاملة وعادلة وتوازن في ميزان المدفوعات إضافة الى تحقيق الأهداف الكلية المتمثل في المحافظة الى الاستقرار الاقتصادي المعتبر عنه من خلال توافر فرص العمل وتبات الأسعار إذ يمكن اللجوء إلى السياسة النقدية من أجل استقرار الأسعار في حالة الاضطراب الواقعة أو التي قد تقع مستقبلا، فنجد من ناحية الاقتصاد الاسلامي أن السياسة النقدية لها خصائص ومميزات تختلف في جوهرها عن النظام الاقتصادي التقليدي ففي الأهداف مثلاً فهول يحرض على التوازن فقط بين الطلب والعرض على النقود بل يسعى إلى التوزيع العادل والمتساوي بين طبقات المجتمع المسلم مراعيا في ذلك مبدا الأخوة ومتجنبا لمبدأ التعامل الفائدة حتى لا تنجر عنه الأثار السلبية والتي تؤدي إلى أزمة نقدية جاء الاقتصاد الاسلامي بسياسته الربانية ليقضي عليها واجتثاثها نهائيا أو على الأقل التقليل منها قدر الإمكان.

[1] Mujahidn, Muhammad, monetary policy in pers pective conventional economy and islamic economics,fakultas syariah dan elionomi islam,iain syekh nurjati cirebon,marpaper no,ç=94693,posted25jun2019,11;04utc,pp2,17

4-دراسة Eko Suprayitno[1] (2019) الموسومة ب " zakat and sdgs the impoct of zakat on economic growth con sumption and invest m end in Malaysia

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير توزيع الزكاة على الاقتصاد الكلي في ماليزيا في شبه جزيرة ماليزيا، وذلك باستخدام النماذج تحليلية مثل OLS وSLS وECM. انطلاقا من هذا اعتقاد شائع بين العديد من الاقتصادين اليوم بأن الزكاة بنسبة 2،5% غير كافية للتأثير اقتصاديا. لا شك أن ماليزيا تقر بأن الزكاة كأداة مالية، حيث يتم منح دافعي الزكاة إعفاءات الضريبية. تشير النتائج إلى أن الزكاة لها علاقة مرتبطة إيجابية مع النمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار وبمعنى آخر أن وزيادة في مبلغ توزيع الزكاة يؤدي الى زيادة في المؤشرات الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك أظهر تحليل ECM أن الزكاة لها تأثير إيجابي على النمو اقتصادي حيث إن اللازكوية في المدى الطويل إيجابية. بناء على ذلك توفر الادلة التجريبية في ماليزيا لها دعما قوي أن الزكاة لها أثر على النمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار بنتيجة ذلك فإن نموذج الإدارة والادلة المالية للزكاة في ماليزيا له تأثير فعال على الاقتصاد الكلي، كما يمكن تطبيق سياسات مماثلة في دول أخرى.

توصل الدراسة الى أن المؤشر الزكاة في ماليزيا أن لها تأثير فعال على النمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار حيث بين نموذج الانحدار الخطي البسيط (Ols) أن الزكاة تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، حيث بلغت القيمة 0.0932 وعلى الاستهلاك بقيمة 4،406، وعلى الاستثمار من جانب قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغة قيمتها0،186 لهذا التأثير مزال محدود نسبيا من حيث حجم.

ومع اتفاق نتائج تحاليل المربعات الصغرى الثنائية SLS 2، ونموذج التصحيح الذاتي للأخطاء ECMوأن الزكاة لها تأثير إيجابيا وعلى المدى القصير والطويل على النمو الاقتصادي بالإضافة الى ذلك أن نموذج إدارة الزكاة في ماليزيا نموذجا يقتدى به للدول المشابهة. ويسمح نظام الزكاة بتقليل ضريبة الدخل عند دفع الزكاة، مما يشجع الامتثال الطوعي، كما يتميز بتطور في توزيع الزكاة من خلال توجيه نحو الاستثمار ودعم للمشروعات الصغيرة، والتدريب المهني للمتعطلين عن العمل، مما يسهم في تخفيض البطالة.

ونتيجة على ذلك أن توزيع الزكاة يحقق تأثير اقتصاديا مباشرا سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، كما أعاد بالنفع للمجتمع بطريقة غير مباشرة.

[1] Eko Suprayitno zakat and sdgs the impoct of zakaton economic growth con sumption and invest m ent in malaysia, istinternational coferenceon islamic econonicsand business, puthors by Atlantis malany,indonesia,2019, 1.7

5-دراسة[1] Yousef karima، naveed ahmad lone (2024) الموسومة ب " mone toary policy: an Islamic economics pespactive

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أوجه التباين بين السياسة النقدية الإسلامية والتقليدية حيث أن السياسة النقدية لها دورا كبيرا مهم للسياسة العامة في الانظمة الاقتصادية الأخرى، ومع ذلك ضمن مجموعة ادوات السياسة الكلية تعمل كآلية تحقيق كأداء السياسية للسياسة النقدية، وتهدف إلى أوضاع أفضل نحو الاقتصاد.

في حين هناك اختلافات بين الأنظمة الاقتصادية وضحت أن وجود تباين حول السياسة النقدية، فالإسلام انتسب سياسة نقدية واحدة تختلف اختلافا عن النظام الاقتصادي التقليدي، وكذلك يهدف إلى استقرار الطلب على النقود لتحقيق أهداف مهمة.

حيث تناول الإسلام توزيع عادل ومنصف للثروة، والدخل حول كبح اختلالات العرض، والطلب على النقود، وتحقيق المساواة للمبادئ العدالة والإخوة، وتشمل إلى كيفية إلغاء عمل السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي، ومقارنة قدرة على تثبيت الأسعار وضبط التضخيم مقارنة بالأنظمة التقليدية، لهذا لا ترتكز السياسة النقدية الاسلامية على نظام الفائدة، مما أدى الى أكثر مرونة جعلتها تلاقي الأزمات النقدية.

حيث توصلت الدراسة إلى أن السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الاسلامي تختلف اختلافا واضحا عن التقليدية، واستنادا إلى مبادئ الشريعة التي تحرم الربا وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي حيث ترتكز على آليات تعمل على الاخلاق، والمشاركة في الارباح والخسائر وربط المال بالأصول الحقيقة، مما نتج إلى تحقيق الاستقرار والعدالة الاقتصادية.

[1] Yousef karima,naveed ahmad lone mone toary policy:an Islamic economics pespactive,v20,n2,2024,pp1, 8

المطلب الثاني: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة.

نأمل من خلال هذه الدراسة إلى تقديم إسهام علمي في مجال أبحاث السياسة النقدية الإسلامية ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في السياق السودان، نظرا لأن معظم الدراسات السابقة التي عُنيت بموضوع السياسة النقدية الإسلامية من زوايا متعددة لم تتطرق إلى مجموعة من الآليات المجتمعة وأثرها على المؤشرات الاقتصادية بمرتجى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل دراسة (عمرو محمد المتولي وآخرون، حسين خليل فاتح، محمد محسن عبد الحبيب)، كما يوجد دراسات حاولت أن تقيس أثر السياسة النقدية في الإسلام على المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل دراسة (سمير تامة، فربابي بوبكر، علاء بسيوني)؛ فإنا دراستنا هذه تنفرد بتركيزها على دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الثلاثة إلى فترة ما بعد كوفيد 2019

وبالتالي دراستنا تعد محاولة نوعية لسد فجوة في الأدبيات من خلال تقديم تصور متكامل حول مدى فعالية أدوات السياسة النقدية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

خلاصة الفصل الأول:

يتبين من هذا الفصل أن السياسة النقدية في الإسلام ترتكز على أسس شرعية صحيحة تجمع بين مقاصد الشريعة ومبادئ العدالة الاقتصادية والاجتماعية، فقد بني الفكر الإسلامي للمال والسياسة النقدية على مفهوم النقد الذي يكون قائما على قيمته الحقيقية ويؤدي وظيفته بشكل عادل ومتوازن من دون اكتناز أو احداث انزلاقات اقتصادية وذلك يمنع التعامل بالربا أخذ أو عطاء بضبط حجم الكتلة النقدية بما يحقق الاستقرار ويحمي المجتمع من المضاربات غير المشروعة، كما بين التأصيل النظري أن الإسلام لا يكتفي بالجوانب الفنية للنقد، بل يجسده.

وتمثله في بعده الأخلاقي والاجتماعي ساعيا إلى إيجاد واحداث التوازن الاقتصادي وضمان العدالة بين الجميع فهي تسعى إلى عدم الوقوع في الاختلالات من خلال الالتزام بالقيم الشرعية وتحقيق التوازن بين الاستقرار النقدي والعدالة الاجتماعية.

فالسياسة النقدية في الإسلام تختلف عن السياسة النقدية الوضعية ومن أهم الاختلاف في المبادئ والمرتكزات الزامية إلى استبعاد التعامل بالربا واستعمال نظام المشاركة في الربح والخسارة القائم على قاعدتين فقهيتن الغنم بالغنم والخراج بالضمان وبالتالي فالسياسة النقدية في الإسلام تلافى الازمات الاقتصادية وتسعى إلى ضبط مؤشرات الاستقرار الاقتصادي. بما يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في توزيع الدخل والثروة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية في الإسلام على الاستقرار الاقتصادي

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية الإسلامية من بين السياسات التي لها الأثر المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية لكونها جزء من منظومة شاملة لاقتصاد إسلامي واعد يجمع بين ثوابت شرعية ومقاصد كلية، وفي هذا الفصل ناقشنا "دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية في الإسلام على الاستقرار الاقتصادية " جاهدين في اكتشاف قدرات أدوات النقدية الإسلامية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واجتماعي

إذا عنيت السياسة النقدية الإسلامية بالاهتمام البالغ من الباحثين في هذا الشأن لأنها تتميز بعدم التعامل بالربا أخذا وعطاء كأداة رئيسة، وتعويضها بأدوات تعتمد على العدل والشفافية مثل : الزكاة ، والتمويل الاسلامي، والصكوك الإسلامية، ومن هذا الإطار ظهرت الاشكالية التي نتطرق اليها خلال هذا الفضل وهي المنهجية التحليلية والنقدية للأطر النظرية التي راهنت عليها السياسية النقدية الإسلامية والتي تسعى إلى إيجاد رؤية كاملة لإثراء الجدل الأكاديمي فيما يخص الدور المنوط والمسطر الذي لابد أن تقوم به السياسة النقدية في الإسلام لتحقيق وتعزيز الاستقرار الاقتصادي بفتحها آفاقاً معاصرة للتطبيق الفعلي المواكب لكل المستجدات والنوازل في مؤسسات المال الحديثة.

ويعالج هذا الفصل مبحثين

المبحث الأول: دراسة مؤشرات السياسة النقدية الإسلامية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي لسودان لفترة 2000-2023

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية في الإسلام على الاستقرار الاقتصادي للفترة 2000-2023

المبحث الأول: دراسة مؤشرات السياسة النقدية الإسلامية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي لسودان للفترة (2000-2023)

تعتبر السياسة النقدية احدى أبرز أدوات تسيير الاقتصاد الكلي لأنها تودي دوراً لا يستهان به لتحقيق استقرار اقتصادي فعل ومنه فدراسة السياسة النقدية في الإسلام لها أهمية وخصوصية عند تطبيقها في محيط اقتصادي معين لإبراز تقييم فاعليتها في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها لاسيما عند وجود تحديات اقتصادية تواجهها بعض الدول، لذا جاءت هذه الدراسة لدولة السودان من سنة (2000 إلى 2023) حيث شهدت تحولات سياسية واقتصادية انعكست بوضوح على أدائها الاقتصادي، حيث جاءت هذه الدراسة التحليلية لتسليط الضوء على مدى تطبيق السياسة النقدية من منظورها الإسلامي للسودان في فترة المذكورة أعلاه، وكيفية تأثيرها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للمساهمة في تقديم رؤية واضحة وعلمية تساعد في تطوير وتحسين السياسات النقدية في الدول التي مرجعها إسلامية في السودان مثلا.

المطلب الأول: دراسة تحليلية للمؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة كألية لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، ونذكر بعض المؤشرات الاقتصادية المستخدمة والمتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي والتضخم.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في السوادان (2000-2023):

النمو الاقتصادي من المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى تطور الاقتصاد وتحسن مستوى معيشة الأفراد، فهو يعبر عن الزيادة المستدامة في ناتج المحلي الإجمالي ويعزز فرص الاستثمار والتوظيف ويحسن من مؤشرات الرفاه الاجتماعي الجدول الآتي يوضح تتبع مسار النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(1) يوضح تتبع مسار النمو الاقتصادي في السودان لفترة (2000–2023)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو الاقتصادي%	نصيب الفرد من ناتج المحلي الإجمالي
2000	29694.52	8.4	366.17
2001	40658.60	6.4	456.62
2002	47756.1	6.5	512.44
2003	55733.8	6.1	586.75
2004	68721.4	9.1	711.92
2005	832298	8.3	914.17
2006	96612	10	1143.93
2007	106527	10.5	1461.32
2008	124609.1	7.8	1551.09
2009	135659	5.9	1358.53
2010	162203.9	5.2	1683.21
2011	186689.9	1.9	1947.18
2012	243412.8	1.1	1746.03
2013	342803.3	4.4	178101
2014	447998.2	3.6	2022.72
2015	582937.4	4.3	2184.54
2016	605408.6	4.9	2583.5
2017	815855.5	5.4	3178.31
2018	1317968.7	2.8	7735.1
2019	1950330.2	0.9	7553.3
2020	3974714.5	(1.61)	4819.7
2021	2111417292.2	(1.9)	2499.6
2022	30768.013	(0.8)	6555.52

المصدر: من اعداد الطالبتين ارتكازا على: التقارير السنوية لبنك السودان المركزيCBO لسنوات (2022/2000)

يتضح من الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي في المدة من (2000 -2021) طرأ عليه زيادة واضحة حيث سجلنا ارتفاعا من 29624.52 مليون إلى 11.417292،2مليون جنيه سوداني غير أننا نلاحظ تقهقر لمعدل النمو الاقتصادي وهو ما يتضح من الشكل الآتي:

ـ حيث نلاحظ من الجدول (1) تذبذبا في مستويات معدل النمو الاقتصادي إذ من 2000 إلى 2003 كان أعلى مستوى للنمو الاقتصادي خاصة سنة 2000 ويرجع هذا إلى النفط كونه من الصادرات الأساسية في الربع

الأخير من 1999 ليتراجع نسبيا خلال سنوات، 2003، 2002، 2001 على التوالي بمعدل نمو 6.5، 6.5، 6.1 ويرجع هذا إلى تراجع في القطاع الزراعي كقطاع رئيس في مكونات الناتج المحلي الإجمالي. حيث قدرت مساهمته بـ 46.4% عام 2003 مع استقرار نسبي للقطاعات الأخرى المساهمة في الناتج ، ويرجع هذا الناتج ليبلغ مستوى 9.1% سنة 2004، ويعود هذا إلى النمو في كل القطاعات المساهمة في الناتج عدى قطاع الزراعة، الذي نزل عام 2003 من 46.4 إلى 45.6عام 2004 حيث وصل متوسط النمو خلال هذه المرحلة 7.3% ، أما فيما يخص المرحلة من 2005 – 2007 فقد شهدت الكثير من المتغيرات والتي أدت إلى ارتفاع ملموس في معدلات النمو حيث بلغ معدل 10.5% سنة 2007 ويرجع هذا النمو الي تأثير القطاع الصناعي في الناتج حيث ارتفعت مساهمته من 12.5% سنة 2006/ 22،8%سنة 2007، إلا أن معدل النمو شهد تذبذبا خلال المرحلة 2008 – 2009 بمعدل قدر ب 6.3%

ـ نشاهد المرحلة 2010 –2012 انخفض فيها معدل النمو إلى مستوى كبير، إذ بلغ معدل 1.1% سنة 2019بعدما كان من 2010–2011 هو 5.2 و1.9 على التوالي ويرجع هذا الى عدة عوامل هي كالآتي:

ـ انعكاسات الأزمة العالمية (الرهن العقاري سنة 2008)؛

ـ انفصال جنوب السودان عن الشمال وبالتالي خروج معظم حقول النفط من يد الدولة السودانية والتي كانت بمثابة أهم مورد لها؛

– لوحظ خلال السنوات 2013 –2017 ارتفاع ملموس لمعدل النمو المتوسط قدر ب 5% ويرجع هذا إلى تحسن القطاع الزراعي في جانبيه الحيواني والنباتي، وكذا ارتفاع في معدل النمو للقطاع الصناعي من منخفض 12.2% سنة 2012 الى إيجابي 10.4 سنة 2013 [1]، وأيضا صادرات الذهب مساعدت في استقرار الوضع مع تحسين معدل النمو ليعود بعد هذه السنوات إلى معدل النمو الى 2.8 % سنة 2018. ليلحق بعد ذلك إلى أقل مستوياته عام 2019 ب0.9% بسبب تراجع نمو القطاعات المساهمة للناتج المحلي الإجمالي ثم عاد الى الارتفاع ليصل في معدل1.6%و4.9% عامي 2021، 2020 على التوالي بسبب التعافي في آداء الاقتصاد في هذين السنتين ولكن بوتيرة ببطء وراجعة الى فيروس كورونا (covid19) وفي 2023/2022 تراجع الى معدلات سالبة ليصل 29.4% نتيجة اندلاع الحرب في 15 أفريل 2023[2].

كما يلاحظ خلال الفترة الأخيرة 2020–2023 انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من سالب 1.6 سنة 2020 إلى 29.4% ويعزلا ذلك الى الانخفاض الكبير في معدل نمو القطاع الخدمي والصناعي، على الرغم تحسن نمو القطاع الزراعي. الشكل التالي يوضح معدل النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2000–2022

[1] التقرير السنوي لبنك السودان المركزي،2014، ص121

[2] التقرير السنوية لبنك السودان المركزي، <cbosK ص36

الشكل رقم (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة 2000–2023

المصدر: من اعداد الطالبتين ارتكازا على بيانات الجدول رقم (1)

الفرع الثاني: التضخم في السودان لفترة (2000–2022)

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للأفراد واستقرار الاقتصاد الوطني، إذ يعكس الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى تآكل قيمة العملة وضعف القدرة الشرائية للمستهلكين، كما تتباين آثار التضخم تبعا لدرجة حدته ومدة استمراره، وهو ما يظهر أهمية دراسة بياناته وتحليل مؤشراته لفهم أسبابه والآثار المترتبة عليه.

والجدول الآتي يبين تطور معدل التضخم.

الجدول التالي رقم (2): يوضح تطور معدل التضخم في السودان لفترة (2022/2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	8.1	4.9	8.3	7.7	7.3	8.5
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	7.2	8.1	14.3	11.2	13	18.1
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	35.1	37.1	36.9	16.9	17.8	32.4
السنة	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل التضخم	63.3	51.0	163.3	359.1	138.8	

المصدر: من اعداد الطالبتين لارتكازا على: التقرير السنوي للبنك السودان المركزي لسنة (2022/2000)

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن معدل التضخم لوحظ عليه انخفاض تدريجي، إذ انخفض عام 2000 من 8.1% الي 4.9%عام 2001، ويعود هذا إلى نجاح الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة، إن توفر بديلا لا بأس به للبنك المركزي للسندات القائمة على سعر الفائدة للولوج بواسطة عمليات الأسواق المفتوحة، حيث لوحظ استخدام شهادات شهامة وشمم عامي 1999 -2000 بفعالية عالية والذي أعتبر عاملاً ساعد في إنجاح السياسة النقدية ومساهمتها في تخفيض معدل التضخم

ـ ارتفع معدل التضخم بـ 3.4%عام 2002م عن المعدل الذي كان في 2001، ويرجع هذا الارتفاع إلى مواصلة الارتفاع في أسعار سلع الاستهلاك الأساسية وبالأخص الغذائية والمشروبات.

– أما في عام 2003 فتدنى معدل التضخم بنسبة 0.6% حيث كان في عام 2002 ب8.3% ويرجع ذلك إلى وجود إصلاحات اعتمدها البنك المركزي لتطوير أدوات للإدارة السيولة إذ تم استخدام شهادات الاستثمار الحكومية (صرح) وأيضا إلى وجود تحسن في سعر الصرف للدينار السوداني اتجاه الدولار الأمريكي من 263.31 التي 260.92، أيضًا ارتفاع إنتاج البترول الخام لسنة 2002 أدى إلى انخفاض في معدلات التضخم من 85929.7 ألف برميل الي 95770.8ألف برميل بنسبة قدرت 11.5% أما في عام 2004 فانخفض معدل التضخم ببلوغه 7.3% وقد كان عام 2003 بـ 7.7%

ـ خلال الفترة (2005 – 2011) ارتفع معدل التضخم وايضا حالة عدم الاستقرار في السودان، إذ بلغ معدل التضخم في السنوات من (2005 – 2006 ـ2007–2008–2009–2010 – 2011 [1]ما نسبته 8.5 ،7.2 ، 8.1 ، 14.3 ، 11.2 ، 13، 18.1 على التوالي ، يقول البعض (9 يوليو 2011) أي حين انفصل جنوب

[1] التقرير السنوي للبنك المركزي لسودان،2012، ص123

السودان وما انجر عنه من تداعيات سلبية على الاقتصاد القومي، حيث فقد الاقتصاد أكثر من 70% من موارد النقد الأجنبي، أي أن التدفقات النقدية الأجنبية للمصرف المركزي تدنى بهذه النسبة ما ترك فجوة ضخمة في السوق النقدي الأجنبي وكذلك سعر الصرف .

– وايضا من بين الأسباب لارتفاع معدل التضخم عام 2011 هو قيام البنك السوداني المركزي بتمويل عجز الموازنة بطبعه لنقود جديدة يمنح الحكومة القروض مباشرة ما أدى إلى ارتفاع سريع. في النمو النقدي وعليه ارتفعت الأسعار، واصل معدل التضخم في الارتفاع سنوات(2012 -2013-2014) بنية 35.1%، 37.1%، 36،5%على التوالي وهذا راجع إلى خدمة الإجراءات وانعكاساتها السلبية التي تم تنفيذ هاشمي سبتمبر عام 2013 وأهمها هو التصحيح في سعر الصرف وكذلك رفع الدعم عن المحروقات، أما عام 2015- 2016 فانخفض معدل التضخم الى 16.9% - 17.8% ثم بعد ذلك ارتفع سنة 2017 ب[1]معدل 32.4% بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة بعد نقص الدعم الحكومي وأيضا تكاليف الاستيراد وتدني سعر الصرف، حيث واصل الارتفاع إلى أن وصل المعدل التضخمي من 63.3% الي 163.3% سنة 2020 ثم واصل في ارتفاع الي وصل الي 359.1 % سنة 2021 بسبب تراجع الإنتاج الكلي و جائحة كورونا ، والتعديلات التي طرأت على سعر الصرف إضافة إلى رفع الدعم عن السلع والقمح ثم تدنى إلى 138.8% و66.6% في كل من سنتي 2022 2023 على التوالي[2] ويعزى إلى اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية انكماشية من شأنها امتصاص الكتلة النقدية عبر شهادات المشاركة الحكومية شهامة، بالإضافة إلى تقليص التمويل بالعجز من قبل البنك المركزي .

المطلب الثاني: المؤشرات السياسة النقدية الإسلامية

تسعى السياسة النقدية الاسلامية الى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي بتطبيق أدواتها وفق مبادئ وأحكام الشريعة الاسلامية حيث تعتمد على المؤشرات الاقتصادية ونذكر بعضها مثل الزكاة والتمويل الإسلامي والصكوك الإسلامية

الفرع الأول: الزكاة في السودان لفترة (2000–2021)

تعد الزكاة أداة اقتصادية واجتماعية في الاسلام، وقد اهتمت السودان بتنظيم جبايتها عبر ديوان الزكاة الذي يحقق الشروط الفقهية الجبائية للأموال، حيث تواجه تحديات والظروف الاقتصادية والاجتماعية في التوزيع والتحصيل، وفقا أسس المذكورة السابقة فقد تعدد وعاء الزكاة في السودان؟ ليحتوي الزروع عروض التجارة الانعام

[1] التقرير السنوي لبينك المركزي السودان،2017، ص155
[2] التقرير السنوي لبنك المركزي السودان،2023، ص47

المال المستفادة المشغلات المهن الحرة، المعادن. ومن ذلك نوضح في الجدول تتبع تطور جباية الزكاة في السودان ذكر الأوعية السالفة للفترة (2000 -2021)، والجدول الموالي يبين تطور جباية الزكاة.

الجدول رقم (3) يوضح تطور جباية الزكاة في السودان للفترة (2000-2021)

وحدة القياس: مليون جنيه

السنوات	الزروع	عروض التجارة	الأنعام	المال المستفاد	المستغلات	المهن الحرة	المعادن	الحصيلة الاجمالية للزكاة	نمو حصيلة الزكاة %
2000	53.62	30.09	11.79	19.24	3.68	0.68		119.091	10.37
2001	59.72	36.19	11.73	21.10	4.94	0.93		134.605	13.03
2002	62.57	50.88	14.22	23.10	6.08	1.08		156.442	16.21
2003	79.83	69.94	14.25	19.49	7.49	1.09		190.998	22.08
2004	109.09	84.96	16.50	20.57	8.97	1.32		240.097	25.70
2005	115.12	103.07	19.10	19.31	12.88	1.96		271.358	13.02
2006	124.40	133.14	22.30	17.55	14.70	2.40		314.484	15.89
2007	121.37	178.41	22.92	16.48	15.22	2.75		357.14	13.56
2008	125.75	204.69	24.43	18.68	15.61	2.90		392.063	9.77
2009	147.26	232.99	24.02	22.6	15.08	3.28		445.284	13.57
2010	151.36	274.85	27.98	2034	19.18	3.73		497.43	11.70
2011	208.42	295.76	39.38	24.37	20.47	4.24		592.63	19.13
2012	362.09	318.64	64.19	35.79	22.36	4.73		807.8	36.30
2013	597.39	396.23	104.69	50.88	30.89	6.68	0.9	1198.63	48.38
2014	786.62	525.87	127.34	67.46	37.87	9.38	18.4	1555.348	29.76
2015	1058.32	735.71	132.01	135.11	43.61	16.40	32.80	2100.25	35.03
2016	1203.61	911.67	164.7	85.52	54.06	12.10	87.77	2574.06	22.55
2017	2058.17	1128.02	255.69	244.77	103.72	24.55	176.48	3971.4	54.28
2018	4360.94	1575.03	517.03	372.38	132.42	36.97	305.26	7300.1	83.41
2019	7618.54	2330.38	1005.50	423.95	274.24	55.77	462.28	12170.63	66.71
2020	168345496	31659459	16123104.2	6596715	370885.4	70975.2	1266594	23970932.1	97.03
2021	16834.55	3165.95	1612.23	659.76	370.88	70.97	1266.60	23980.85	97.03

المصدر: من إعداد الطالبتين ارتكاز على: التقارير السنوية لبنك السودان لفترة (2000-2021)

نلاحظ من خلال (3) أعلاه أن قيمة الحصيلة الاجمالية للزكاة في تصاعد مستمر للفترة الدراسة، حيث شهدت سنة 2021ارتفاع أكبر في قيمة التحصيل الفعلي للزكاة والتي قدرت 23980.85 مليون جنيه سوداني؛ حيث تضاعف 201.28 مرة عن حصيلة سنوية لسنة 2000 بقدر 119.091مليون جنيه السوداني : كما يبين لنا أيضا بأن الزكاة الزروع في زيادة مرتفعة، حيث يشكل الوعاء المساهمة الأكبر في قيمة الحصيلة الإجمالية الزكاة وهذا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2005 بقيمة تقدر 479.95مليون جنيه سوداني، أما خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2021 أصبح وعاء عروض التجارة يعد الوعاء الأكثر تأثيرا لحصيلة الاجمالية لزكاة في السودان بمبلغ

يقدر 1186.7 مليون جنيه سوادني ، حيث يعود الى وعاء الزكاة الزروع خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021 الذي تقدر 168380.37616مليون جنيه والتي تصدر اسهامه في الحصيلة الإجمالية للزكاة يرد هذا الارتفاع إلى:

1-نجاح الموسم الزراعية والسياسات الناجحة في مجال الزراعة، وارتفاع الأسعار العينيات؛

2-نشر ثقافة فقه الزكاة في المجتمع؛

3-لدول الفعال اللجان الزكاة ورفع درجة الوعي.

كما يتضح أيضا تذبذب في حصيلة زكاة المال المستفاد خلال فترة الدراسة حيث سجلت أكبر قيمة له سنة 2021 بقدر 659.67 مليون جنيه، أما أدنى قيمة له قدرت بـ 16.48 مليون جنيه لسنة 2007، كما نلاحظ أن حصيلة زكاة الانعام والمستقلات والمهن الحرة والمعادن في تزايد مستمر بلغت القيمة الاجمالية لكل منهما على التوالي: 16127336.24/372099.78/71239.056/ 1268944.531 مليون جينه؛

كما شهد تذبذب حصيلة نمو الزكاة حيث سجل أعلى قيمة سنة 2021 التي قدرت بـ 197.03 وأدنى قيمة بمعدل 9.77 لسنة 2008؛ باستثناء سنة 2020 شهدت الظروف قاسية مررت عليها كثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مثلا جائحة كورونا، والازمات الاقتصادية إلا أنه بلغ تحصيل الإجمالي للزكاة بقدر23970932.041جنيه.

الشكل رقم (2) نمو حصيلة الزكاة من الحصيلة الاجمالية في السودان للفترة (2000 . 2021م):

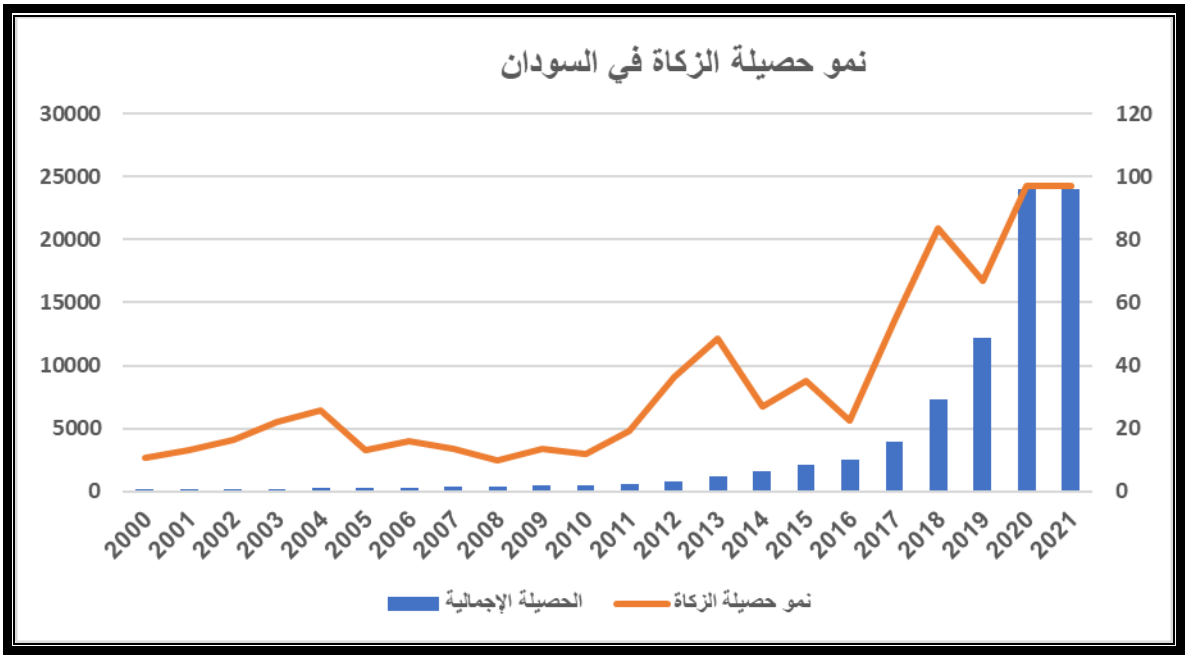

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel 16 ارتكازًا على الجدول رقم(3)

الفرع الثاني: تطور صيغ التمويل الإسلامي في السودان للفترة (2000-2023)

يعد التمويل الإسلامي نظاما ماليا مميزا يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا والمضاربة المحرمة، وتشجع على العدالة والشفافية في المعاملات، ويعتمد التمويل على أدوات شرعية مثلا المشاركة والمضاربة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير بدائل الشرعية للأدوات التقليدية والجدول الآتي: يوضح تتبع صيغ التمويل الإسلامي في السودان.

الجدول رقم (4) يوضح تتبع صيغ التمويل الإسلامي في السودان للفترة (2022/2000)

السنة	المرابحة	السَّلم	المضاربة	المشاركة	مقاولة	استصناع	إجارة	قرض حسن	أخرى
2000	341.88	3.397	35.55	434.46	-	-	-	-	167.39
2001	578.69	7.299	91.48	453.29	-	-	-	-	267.37
2002	742.662	6.8541	95.683	576.516	-	-	-		584.39
2003	1258.575	13.521	160.293	654.587	-	-	-	-	609.97
2004	1652.975	12.6533	246.25	1372.382	-	-	-	-	892.551
2005	3010.283	14.5157	292.321	2143.049	-	-	-	-	1362.87
2006	5559.119	13.2993	532.04	2116.468	-	-	-	-	2054.30
2007	7315.101	8.1715	497.619	1631.38	-	-	-	-	3061.47
2008	6899.68	29.065	876.42	1769.329	-	-	-	-	4845.21
2009	8186.34	34.9618	956.036	1641.402	1005.58	-	24.78	-	4526.40
2010	11474.102	25.7586	1480.02	1981.884	2295.55	-	52.19	-	4566.10
2011	14312.933	17.4806	1424.744	1548.468	1952.16	-	35.80	-	3880.27
2012	12021.906	45.9838	1296.315	2636.883	2160.05	20.11	89.60	125.47	5292.66
2013	18012.731	66.5257	1772.902	3740.711	3929.45	32.38	331.2	99.61	5238.19
2014	20180.433	146.426	2086.517	3625.294	5178.25	43.19	144.6	208.71	5747.35
2015	26968.511	162.287	3582.143	3822.837	8402.24	47.22	200.2	120.915	9426.31
2016	38518.716	249.969	4165.534	5593.984	17271.5	52.26	290.4	240.81	14722.41
2017	60723.766	728.467	9740.088	8099.318	32375.2	442.74	545.9	294.13	12141.65
2018	78705.264	2030.22	7560.347	9196.459	26417.8	1114.7	1058	543.98	18059.31
2019	159010.37	4111.99	10472.74	13042.39	20322.0	4521.1	929.7	480.9	47315.49
2020	224396.20	9106.98	17426.15	31229.4	15067.1	2068.1	1362	3289.9	44563.2
2021	797091.18	5045.79	19538.18	86571.7	29707.9	8993.3	.3867	3383.9	85410.39
2022	1320743.4	58287.9	30504.2	133667.0	87127.3	22083	4571	4290.7	114610.3
المجموع	475474.04	7582.79	47365.04	66081.09	121310	6273.7	3702	2114.53	144761.6

المصدر: من إعداد الطالبتين ارتكازا على:

التقارير السنوية لبنك السودان المركزي CBOSلسنوات (2000-2022)

الإدارة العامة للبحوث والاحصاء PRSD، بنك السودان العرض الاقتصادي والمالي

من خلال الجدول رقم (4) يتبين مقدار التمويل الإسلامي المستخلص لجميع أنواع المعتمد في السودان، إذ يتضح أن المرابحة لها الحظ الأواخر من إجمالي التمويل في فترة الدراسة بوتيرة مرتفعة من عام لأخر إذ تضاعف مقدار لهذا الصيغة 465.10 مرة مقارنة للقيمة التمويلية لعام 2000 والتي بلغت 341.88 مليون جنيه حتى وصلت سنة 2022 إلى 1320743.4مليون جنيه سوداني، يرجع حجم الكبير من التمويل مقارنة الصيغ الأخرى الى تدني نسبة هوامش ربحية إذ كلما تدنت هذه النسب الأخيرة كما ارتفع الإقدام على التمويل بالمرابحة وعليه فالمساهمة في النشاط الاستثماري الذي يعود أثره على معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ نشهد أن صيغتا المشاركة والمضاربة في ارتفاع مستمر خلال الدراسة، إذ تضاعفت صغتا المضاربة والمشاركة على التوالي 294.59 مرة 30.01مرة مقارنة بقيمتها منذ بداية الفترة .

في عام 2000 ب434.46 مليون جنيه سوداني، ففي نهاية الفترة بلغت 133667.0 مليون جنيه، بمتوسط بلغ 3304.05 مليون جنيه سوداني، وأما المضاربة فبلغي فيه التدفق منذ بداية الدراسة قدر ب 35.55 مليون جينه سوداني، حيث نلاحظ بأن صيغة التمويلية بالسلم كانت الأقل والأضعف تدفق منذ فترة الدراسة إذ تقدر القيمة الإجمالية بـ 7582.79 مليون جنيه سوداني إذا استثنينا كل من صيغة المقاولة والإجارة الذي ابتدأ التمويل بهما عام2009 تقدر القيمة الاجمالية على التوالي. ب 121310 مليون جنيه، 3702 مليون جنيه؛

آما في عام 2012 تمت صيغة التمويل لكل من القرض الحسن والاستصناع وتقدر القيمة الاجمالية خلال الدارسة على التوالي ب 2114.53مليون جنيه، 6273.7 مليون جنيه ومنه يمكننا القول إن صيغة التمويلية التجارية المتمثلة في المرابحة التي لها نصيب الأكبر في التمويل بالسودان، ثم تأتي الصيغ الأخرى وصيغة المقاولة. والمشاركة والمضاربة والسلم والاجارة ثم القرض الحسن وهذا راجع لخبرة وكفاءة البنوك الطويلة وسهولة تطبيقها في ممارسة التمويل المصرفي بهذه الصيغة.

الفرع الثالث: الصكوك الإسلامية في السودان للفترة (2000-2022)

اعتمد بنك المركزي السوداني عدة صكوك تتطابق مع مبادئ وأحكام الاقتصاد الإسلامي كألية للتأثير علي المؤشرات الاقتصادية الكلية لأجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، ومن خلال الجدول بين كل الصكوك. التي استخدمها البنك المركزي السوادني في الفترة ما بين (2021/2000)

جدول رقم(5) العلاقة التعاقدية لشهادات الحكومية الإسلامية في السودان والهدف منها للفترة (2000–2021)

الشهادات	تاريخ العمل بها	العلاقة التعاقدية الصيغة	الهدف من إصدارها
شمم	2004.1998	صيغة المشاركة	إدارة السيولة في الاقتصاد عمليات السوق المفتوحة
شهامة	1999 الى يومنا هذا	صيغة المشاركة	إدارة السيولة، تمويل العجز، تجميع المدخرات للاستثمار
صرح	2003 الى يومنا هذا	المضاربة المقيدة بين المستثمر والشركة مرابحة سلم بين الشركة والوزارة	تمويل مشاريع البني التحتية (التعليم، الصحة، المياه)
شهاب	2005 الى يومنا هذا	عقد الوكالة بين المستثمر والشركة على أساس شراء الأصل وتأجيره بين الشركة والبنك	إدارة السيولة تحقق ربح الحامل الشهادة
شموخ	أكتوبر 2009 الى أكتوبر 2010	عقد المضاربة الشرعية بين المستثمر والشركة، عقد المضاربة المقيدة بين الشركة الوحدات بالجهاز المصرفي	تمويل استراد سلع وفق أحكام الشريعة الإسلامية
شامة	2010 الى يومنا هذا	عقد الوكالة تأجير بين المستثمر والشركة على أساس شراء أصل وتأجيره بين الشركة والوزارة	تحقق عوائد مجزية للمستثمرين فيها
نور	2012 الى يومنا هذا	عقد المضاربة المقيد بين المستثمر ين والشركة على أساس شراء الأصل وتأجيره بين الشركة والوزارة	توفير فرص استثمارية تحقق ربح لحملة الشهادات كما توفر موارد نقد أجنبي مناسبة للدولة
شاشة	2013 الى يومنا هذا	عقد المضاربة بين المستثمرين والشركة على أساس شراء الأصل وتأجيره بين الشركة والوزارة	توفير فرص استثمارية تحقق ربح لحملة الشهادات كما توفر موارد مالية مناسبة للدولة بالإضافة الى صناعة الصناديق الاستثمارية في البلد
بريق	مطلع نوفمبر2018	صيغة المضاربة المقيدة شراء وبيع الذهب	جسد المدخرت القومية وتشجيع الاستثمار لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين، توفر موارد النقد الأجنبي للدواة

المصدر: سميرة تامة، مرجع سابق، ص238

يوضع الجدول أعلاه تطور الصكوك الإسلامية المستخدمة في السودان، وقد بدأ الأمر بإصدار شهادات مشاركة البنك المركزي شمم عام 1998 واستمر العمل بها حتى لسنة 2004 وفي سنة 1999 ثم إصدار شهادات مشاركة الحكومة شهامة، حيث بقيت متواصلة إلى يومنا الحالي على أساس صيغة المشاركة، وتهدف إلى إدارة السيولة والتمويل العجز وتشجيع الاستثمار، وفي عام الذي ثم التخلي عن شهادات (شمم) ثم استحداث الصكوك الإسلامية اخرى تتمثل شهادات الاستثمار الحكومية صرح حيث بدأ العمل في إصدارها في سنة 2003 إلى يومنا هذا بناء على صيغة المضاربة بواسطة شركة السودان، والهدف منها تمويل مشاريع البنى التحتية (الصحة والتعليم والمياه)، ومن خلال الفترة 2005 – 2018 ثم إنشاء كثير من الصكوك الإسلامية كما توضيحها في الجدول أعلاه كل من شهامة وشموخ، شامة، نور، شاشة ، بريق ، لكل منها العلاقة التعاقدية الصيغة وأهداف

إصدارها سوف تخصص في دراستنا تحليلية إلا على الصكوك شهامة باعتبار أنها لازال التعامل بها من انشائها سنة 1999. الجدول التالي يوضح تطور عدد شهادات المشاركة الحكومية شهامة المباعة

الجدول رقم(6) يوضح تطور عدد الشهادات المشاركة الحكومية شهامة المباعة لفترة (2000–2022)

السنة	عدد الشهادات المباعة	القيمة (ملايين جنيهات)	النمو الشهادات%
2000	135530	67.8	0
2001	845830	437.9	546.22
2002	1288040	644.02	52.28
2003	2262270	1131.1	75.63
2004	3362197	3304.1	48.62
2005	5557274	2884.8	65.82
2006	7288217	3596.5	30.72
2007	8446201	4318.5	15.88
2008	11022653	5511.6	30.5
2009	14765179	7432	33.95
2010	18904639	9452.3	28.03
2011	22279547	11139.8	17.85
2012	25972660	13025.8	16.57
2013	28،262676	14131.3	8.81
2014	31545804	15773	11.61
2015	36891981	18446.1	16.94
2016	41110428	20555.2	11.43
2017	47622866	23831.4	15.84
2018	53684542	26842.3	12.72
2019	61684542	30842.3	14.9
2020	69566067	34783.0	86.2
2021	76853522	38426.8	87.2
2022	75495781	37747.8	87.0

المصدر: من إعداد الطالبتين ارتكازا على تقريرا السنوية لبنك السودان لفترة (2022/2000)

يوضح الجدول (6) عدد الشهادات المباعة من شهادات المشاركة الحكومة شهامة، حيث يتضح أنها في تزايد مستمر من خلال الفترة 2000 إلى ،2022حيث تصل شهادة المباعة في سنة2000 ب135530، أما من حيث نمو شهامة سجلت في عام 2001 أعلى نسبة نمو الي قدرت بـ 546.22 لكن في سنة 2004 انخفضت نمو إلى 48.68 بقيمة 3304.1 مليار جنيه سوداني ، أما في سنة 2005 يعود إلى الارتفاع نمو ب 65.82 نتيجة إلى الاستقرار الاوضاع خلال هذه الفترة ، ويعود إلى انخفاض نمو ب8.81 سنة 2013 الى سنة 2016، إلى أنه وصلت القيمة الإجمالية إلى 37747،8 مليار جنيه في عام 2022 بعد ما كانت القيمة خلال 2000 تقدر ب76.8 مليون ينمو 87،0بمتوسط تقدر بـ 14.100 مليار جنيه سوداني، لهذا نجاح شهادات المشاركة الحكومية شهامة، بالرغم بأن الأوضاع غير المستقرة في السودان حروب داخلية وأهلية والمستوى المعيشي .

الشكل رقم (3) عدد شهادات المشاركة الحكومية شهامة المباعة في السودان للفترة 2000–2022

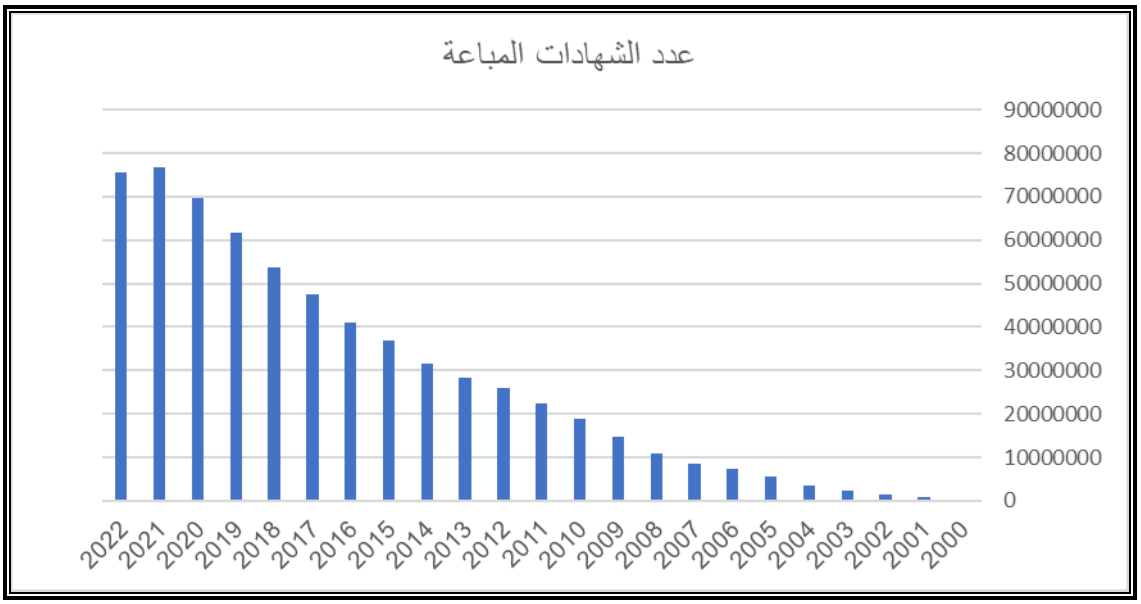

المصدر: من اعداد الطالبتين ارتكازا على الجدول رقم 6.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية في الإسلام على الاستقرار الاقتصادي في السودان للفترة 2000-2022

تمثل صكوك المشاركة الحكومية شهامة أداة تمويلية مبتكرة، تتميز بكونها تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وكأداة تستخدم وتتعامل بها في الأسواق الجديدة، وقد كان لها اقبال كبير متزايد لدورها في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية بمرتجى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز النمو وضبط التضخم.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية شهامة ودورها في ضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي

الفرع الأول: الصكوك الإسلامية شهامة ودورها في ضبط التضخم

بالرغم من تعدد آليات السياسة النقدية التي انتهجها بنك السودان، إلا أن الجهود بقيت مستمرة بمرتجى الوصول إلى آليات وأدوات توظف في عملية السوق المفتوحة تتماشى مع أسس ومرتكزات الاقتصاد الإسلامي، الذي يقوم بحظر المعاملات الربوية في التعامل، وتكون كبديل يستخدم في عملية السوق المفتوحة في النظام المصرفي التقليدي؛ وذلك بغرض التحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد من ناحية، وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالاستدانة من الجمهور من ناحية أخرى[1]، وبجهود حثيثة ومشتركة بين بنك السودان والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف وبدعم من صندوق النقد الدولي، تمَ الاهتداء إلى ابتكار نوع جديد من الشهادات التي تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لإدارة وتنظيم السيولة تقوم مقام عملية السوق المفتوحة في النظام التقليدي، وقد سمي الجيل الأول من هذه الشهادات شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) ، وشهادات مشاركة الحكومة (شهامة)، هذه الأخيرة تتميز بدرجة من المرونة والواقعية؛ وتستند على الصيغ الشرعية الإسلامية؛ فهي تقوم على المشاركة بدلا عن المديونية وذلك لحركتها؛ وبما أن بنك السودان ووزارة التخطيط الاقتصادي لا يحق لهما التعامل بالمتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة، فقد تم انشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة في عام 1998، لتقوم بهذا الدور بعد أن تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي عن أصولهما في البنوك المملوكة لهما كليا أو جزئيا لصالح الشركة، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99% لبنك السودان المركزي و1% لوزارة المالية، وتم تسجيلها لدى المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات لعام 1925؛ برأس مال مصرح به قدره 10 مليون دينار، ورأس مال مدفوع قدره 2 مليون دينار، ويمثل الشريحة (ب) من رأس مال الشركة، أما الشريحة (أ) من رأس مال الشركة تتكون من القيمة المحاسبية (Fair value)، لكل البنوك المملوكة كليا أو جزئيا لكل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، وقد بلغت القيمة المحاسبية لهذه البنوك في نهاية أبريل 1998م نحو 3.94 بليون دينار سوداني. أصدرت بموجبها عدد 3940 شهادة من شهادات بنك السودان المركزي(شمم)

[1] **التقرير السنوي لبنك السودان المركزي CBOS** 2020، ص: 74.

بقيمة أسمية قدرها واحد مليون دينار للشهادة الواحدة؛ وذلك بعد أن قام كل من بنك السودان المركزي ووزارة المالية بتحويل أصولهما في هذه البنوك للصندوق تحت ادارة شركة السودان للخدمات المالية.

تعددت أنواع الشهادات التي تديرها شركة السودان للخدمات المالية المحدودة؛ بعدما كانت هناك عدد قليل من الشهادات خلال الفترة 1999-2003 ليصل عددها إلى تسعة أنواع من الشهادات، سوف نخصص حديثنا على شهادة المشاركة الحكومية شهامة، التي تعتبر من الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية في الاسلام في التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية ومحاولة حماية الاقتصاد، حيث يتضح تأثير صكوك المشاركة الحكومية شهامة على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وذاك من خلال عدة فنوات (قناة التأثير على الكتلة النقدية، قناة التأثير على سلوك البنوك الإسلامية).

أولا. قناة تأثير شهادات المشاركة الحكومية شهامة على الكتلة النقدية M2

تعتبر شهادة المشاركة الحكومية شهامة من الآليات التي تستخدمها السياسة النقدية الإسلامية بمرتجي التحكم في السيولة بما يحمي الاقتصاد، حيث يتضح أثر شهادات المشاركة الحكومية شهامة عبر آليتين وهما:

1. امتصاص السيولة الفائضة في السوق:

وهذا يتضح جليا من خلال عدد اصدارات شهادات المشاركة الحكومية شهامة وطرحها في السوق من أجل امتصاص الفائض من السيولة، حيث شهدت عدد الشهادات المباعة للفترة 2000-2021 نمو متسارعا، فقد ارتفعت القيمة الاجمالية للإصدار من 67.8 مليون جنيه سوداني فقط في عام 2000 إلى ذروتها في سنة 2021 بمبلغ قدر بـ 37747.8 مليون جنيه سوداني، بهذا تضاعفت القيمة الإجمالية المشاركة الحكومية شهامة بـ 556.75 مرة، وبالتالي فالصكوك الإسلامية شهامة استخدمت بشكل مباشر كآلية لتوجيه السيولة المتزايدة نحو الاستثمار في منتجات مالية شرعية بدلا من بقائها في الحلقة الاستهلاكية التي تأثر بشكل مباشر في تصعيد الضغوط التضخمية وبالتالي الصكوك الإسلامية شهامة تعمل على كبح الضغوط التضخمية الناتجة عن التوسع النقدي، فهي بذلك تساهم بشكل أو آخر في ضبط التضخم.

2. المساهمة في توجيه السيولة نحو التمويل الانتاجي والابتعاد عن التمويل الاستهلاكي

شهادة المشاركة الحكومية شهامة بديل شرعي للشهادات الربوية القائمة على سعر الفائدة، المفضيه إلى نمو الديون على خلاف الصكوك الإسلامية القائمة على المشاركة في ارباح مقترنة بمشاريع حقيقية وهذا يعني أن الأموال تسحب من السوق وتوجه نحو أنشطة اقتصادية حقيقية في الزراعة والصناعة وغيرها وبالتالي زيادة الاستثمار الذي يحفز العرض الكلي وكنتيجة تخفيض حدة التضخم الناتج عن الطلب، من خلال تتبع مسار

شهادات المشاركة الحكومية شهامة في السودان نلاحظ في سنة 2015 بلغت قيمة شهامة المباعة 15773 مليون جنيه وفي المقابل انخفاض معدل التضخم من 37.5% إلى 16.9 % مما يظهر جليا بأن آليت الصكوك الإسلامية شهامة لها تأثير على التضخم في السودان، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة شهامة المباعة إلى أقصى حدودها في فترة الدراسة سنة2021 بقيمة 37747.8 مليون جنيه ؛ إلا أن استمرت معدلات التضخم في ارتفع مما يظهر حدود فعالية شهادات الماركة الحكومية شهامة، ويعزى هذا الارتفاع في التضخم بسبب تدهور فيمة العملة والاوضاع السياسة في البلاد.

على الرغم من الفعالية الجزئية لصكوك المشاركة الحكومية شهامة كأداة تستخدمها السلطة النقدية في السوق المفتوحة من اجل امتصاص السيولة وتقليل الضغوط التضخمية، فإن أثرها لم تكتمل وانصدمت بثلاثة تحديات هيكلية حالة دون اكتمال الأثر وهي:

- ✓ الاستخدام المبالغ فيه في شهادات المشاركة الحكومية شهامة كأداة تمويل العجز بزيادة الاصدار النقدي وليس كأداة استثمار؛
- ✓ تعتبر شهادات المشاركة الحكومية أداة للمضاربة بسبب ارتفاع العائد منها يفوق الكثير من الأحيان عائد الأنشطة الحقيقية مما جعلها ملاذا للمضاربة التي تؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية؛
- ✓ عدم التنسيق بين السياسة المالية الراغبة في تغطية عجز الموازنة العامة من خلال اصدار الشهادات مقابل الاصدار النقدي، والسياسة النقدية التي ترتكز على هذه الاداة من أجل ضبط التضخم، وبالتالي فالسياسة المالية التوسعية أفرغت أثر سياسة امتصاص السيولة.

ثانيا. قناة التأثير على سلوك البنوك الإسلامية:

شهادات المشاركة الحكومية شهامة تحفز وتستقطب البنوك الإسلامية في توظيف فوائضها المالية في هذه النوع من الصكوك، وبالتالي شهادات شهامة تخفض من حجم التدفقات المالية من قبل البنوك الإسلامية للاقتصاد.

وهذا ما تظهر نتائج التمويل بالصيغ الإسلامية التي لم تتعدى قيمته الإجمالية 1085021.8.مليون جنيه، وبالتالي فالصكوك الإسلامية شهامة تعزز قدرة السلطة النقدية في ضبط التضخم، من جهة أخرى عند مقارنة تطور التمويل بالمرابحة الأكثر استخدما في السودان مع نمو شهادات المشاركة الحكومية نلاحظ أنه في سنة 2005 شهادات المشاركة الحكومية شهامة أصبحت تمثل خيارا منافسا للاستثمار بدل صيغة المرابحة. الجدول التالي يوضح مقارنة تطور تمويل المرابحة كمؤشر على التمويل المباشر للقطاع الخاص مع نمو شهامة.

الجدول رقم (07) مقارنة تطور تمويل المرابحة ونمو شهامة المشاركة الحكومية شهامة للفترة 2000–2021.

السنة	التمويل بالمرابحة (مليون جنيه)	نقيمة الشهادات المباعة من شهامة	الملاحظة
2000	301013	67.8	التمويل بالمرابحة أعلى بكثير
2005	25559119	28848	بدأت شهادات شهامة تشكل خيار منافسا للبنوك
2010	11474102	94523	نمو متزايد في شهادات شهامة
2015	6968511	184461	شهادات شهامة تشكا نسبة كبيرة من الأصول
2021	79709118	384268	شهامة تمتص جزء كبيرا من توظيف البنوك

المصدر: من اعداد الطالبتين ارتكازا على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني للفترة (2000–2021)

الملاحظ من الجدول رقم (07) ارتفاع الاعتماد على شهادات شهامة، مما يدل على أن البنوك توجه نسب كبير من أموالها نحو الاستثمار في الصكوك الحكومية بدل توجيهها نحو العملاء ويعني خفض من الدفق المالي نحو الاقتصادي خاصة في الفترات التي تشهد فيها معدلات التضخم المرتفعة أو وجود تذبذب واضطراب في السوق.

وهكذا تعتبر شهادات المشاركة الحكومية شهامة كآلية تستخدمها السلطة النقدية الإسلامية من اجل احداث أثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها ضبط التضخم، وعلى الرغم من الأثر الضائع الذي تحدث شهادات المشاركة الحكومية شهامة يعزى إلى وظيفتها بالدرجة الأولى وهي: تمويل العجز الموازني[1]؛ الذي يفرغ وظيفتها كوسيلة لامتصاص السيولة.

الفرع الثاني: الصكوك الإسلامية شهامة ودورها في تعزيز النمو الاقتصادي

شهد الاقتصاد السوداني خلال السنوات الأخيرة تغيرات هيكلية في بنية اقتصاده تمثلت أبرزها في عجز حاد في الموازنة العامة الحكومية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات وتراجع نمو القطاعات الانتاجية، حاول الاقتصاديون في السودان ايجاد حل لترميم الاقتصاد بابتكار أدوات مالية تدخل في السوق المالي لتمويل عجز الموازنة وتعبئة الموارد وتوظيفها في تمويل الانفاق لانعاش الاستثمارات الراكدة، فاهتدوا إلى أداة مالية شرعية تتمثل في الصكوك الإسلامية شهامة، هذه الأخيرة يلاحظ بأن نموها في وتيرة تصاعدية، حيث ساهمت في تحفيز الاستثمارات العامة من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والطاقة خاصة في منتصف الألفية الثانية مما زاد من الناتج المحلي الإجمالي،

[1] محمد عبد الله يوسف محمد، **أثر التضخم وسعر الصرف والودائع المصرفية في عائدات شهادات المشاركة الحكومية شهامة في السودان للفترة 1999–2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2018، ص: 76.

حيث يلاحظ خلال الفترة 2000-2006 تزامن ارتفاع الصكوك من تحسين نسبي في معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي، حيث ارتفع من 8.4% إلى 10.5%،

ومنذ ذلك الحين بدأ النمو الاقتصادي في الانخفاض إلى ما دون الصفر رغم نمو الصكوك الإسلامية، وبالتالي يمكن القول بأن الصكوك السلامية والممثلة في صكوك المشاركة الحكومية شهامة لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي وهذا ما توصل إليه الكثير من الباحثين، بالرغم من كون الصكوك أداة مالية فعالة في الاقتصاديات التي تواجه ندرة الموارد ولكن: يجب أن توظف في مشاريع انتاجية ذات مردود اقتصادي وعلى عكس ذلك فالصكوك الإسلامية وجهت بشكل كبير في تمويل العجز الموازني، كما يجب أن تربط الصكوك بسياسة مالية رشيدة، كما أن الصكوك الإسلامية في السودان لعبت دورا تمويليا أكثر من دورها التنموي وبالتالي ضل أثرها على النمو الاقتصادي محدودا،

تعمل الصكوك الاسلامية شهامة كأداة في يد السلطة النقدية من أجل ضخ السيولة في الاقتصاد أو امتصاصها، فعند انتهاج البنك السودان سياسة نقدية انكماشية فإنه بذلك يدخل السوق المفتوحة بائعا للصكوك الإسلامية وبذلك تنخفض الكتلة النقدية فيزاح منحى LM إلى اليسار نحو الأعلى وبالتالي ينخفض الناتج المحلي وعند تطبيق سياسة نقدية توسعية فانه يدخل للسوق المفتوحة من أجل شراء الصكوك الإسلامية وبالتالي ضخ السيولة في الاقتصاد فينزاح منحى LM إلى اليمين نحو الأسفل محقق نقطة توازن جديدة يرتفع فيها الدخل، وعدم وجود تنسيق بين السياسة المالية الممثلة بالحوكمة والسياسة النقدية الممثلة بالبنك المركزي فإن جدوى هذا الأثر لا يكون فعال بل يكون منخفض وهذا ما جرت عليه الاحصائيات الكلية خاصة النمو في السودان .

المطلب الثاني: الزكاة كأالية من أليات السياسة النقدية الإسلامية في السودان ودورها في ضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي

الزكاة يمكن أن يكوا لها تأثيرا مباشر على التضخم في السودان للفترة 2000-2022، وذلك من خلال طرقتين:

الفرع الأول: امتصاص السيولة الزائدة:

تحصيل الزكاة ممن تتوفر فيهم شروط التحصيل هو اخراج المال الراكد غير المستخدم في الدورة الاقتصادية هذا الأمر قد يؤدي إلى تقليص السيولة المتاحة في السوق، حيث تتولى إدارة ديوان الزكاة السودان هيئة عامة مستقلة ذات شخصية معنوية، مهمتها جمع وتوزيع الزكاة، وبالرغم من أن قانون الزكاة لسنة 2001 لم ينص بشكل صريح

على جواز استثمار أموال الزكاة؛ إلا أن هذه الخاصية يمكن استنباطها من نص المادة رقم (28/6) في لائحة الزكاة في سنة 2004، والتي تنص في مجملها على جواز استثمار أموال الزكاة عند الحاجة بشرط موافقة المجلس الأعلى لأمناء الزكاة وبشرط عدم الإخلال بالمساس بالمصارف الشرعية الثمانية؛[1] المحددة في سورة التوبة الآية 60، يوجد عدة طرق في استخدام الزكاة، منها الجباية والتوزيع نقدا أو عينا، كما يوجد صيغ أخرى للزكاة في عملية التحصيل والتوزيع وهي الزمن من خلال التعجيل والتأجيل.

الفرع الثاني: تحقيق التوزيع العادل للدخل:

ديوان الزكاة السوداني يعتمد على استراتيجية تمليك وسائل الانتاج للأسر المستحقة، بهدف تحويلها من مستهلكة أي تحفيز الطلب إلى منتجة ومساهمة في الاقتصاد أي زيادة النمو الاقتصادي، وتشمل هذه الوسائل:

- ✓ مشروعات محاربة الفقر: اهتم ديوان بفئة الفقراء والمساكين، حيث أولى أهمية بالغة بتخصيص نسبة معتبرة من الاموال الزكوية نحو هذه الفئة والتي تقدر بـ 25% سنة 1995 لترتفع إلى 90% سنة 2018 من اجمالي الأموال الزكوية، وبالتالي زيادة نصيب الفرد الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي
- ✓ المشروعات الإنتاجية والفردية: يولي ديوان الزكاة أهمية كبرى للمشروعات الإنتاجية من حصيلة الأموال الزكوية، باعتبارها من المشاريع المهمة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث خصص المجلس الأعلى للزكاة نسبة مقدرة للمشروعات من جباية الزكاة، حيث بدأت بنسب صغيرة ثم تطورت حتى بلغت ما مقداره 20% من الأموال الزكوية بهدف زيادة النمو وخروج الفرد السوداني من دائرة الحوج والفقر. الجدول الموالي يوضح المشروعات الانتاجية للزكاة التي من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي للفترة 2016-2020.

[1] عبيدات عبد الكريم، عزو أحمد، بوبكر مصطفى، ألية تمويل المشروعات الانتاجية بديوان الزكاة السوداني، دراسة تحليلية للفترة 2016-2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد: 26، العدد: 01، 2023، ص: 95.

الجدول رقم (8) المشروعات الانتاجية لديوان الزكاة للفترة 2016-2020

السنوات	المشروعات الفردية	عدد الاسر المستفادة	المشرعات الجماعية	عدد الأسر المستفادة
2016	**286**	**22186**	**85**	**26988**
2017	**530**	**40344**	**104**	**18122**
2018	**719**	**38753**	**254**	**22899**
2019	**1838**	**107761**	**325**	**14589**
2020	**1877**	**31651**	**648**	**17688**

المصدر: عبيدات عبد الكريم، عزو أحمد، بوبكر مصطفى، ألية تمويل المشروعات الانتاجية بديوان الزكاة السوداني، دراسة تحليلية للفترة 2016-2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد: 26، العدد: 01، 2023، ص: 103

المطلب الثالث: التمويل المصرفي الإسلامي في السودان ودوره في ضبط التضخم وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف

من خلال تتبع مسار التمويل المصرفي الإسلامي في السودان للفترة 2000-2022 لاحظنا بأنه تضاعف أكثر من 10 مرات؛ إلا أنه تأثيره ضعيف ويعزى السبب توجه التدفقات التمويلية إلى قطاعات غير انتاجية، حيث وجّها نحو التجارة الداخلية باستخدام صيغة المرابحة في حدود 70% وهي صيغة تجارية، لأن البنوك إذا قامت بتمويل شراء سيارة أو بضائع مستوردة فإن ذلك سوف يزيد من وتيرة الاستهلاك ويرتفع الطلب على الدولار مما يؤثر سلبا بانخفاض قيمة العملة وزيادة سعر الصرف وبالتالي يرتفع التضخم.

من بين الأسباب التي حالة دون التأثير الايجابي لصيغ التمويل الإسلامي في ضبط التضخم هو ضعف التمويل المقدم للزراعة والانتاج الحقيقي، بالرغم أن الاقتصاد السوداني يركز على الفلاحة بشقيها إلا ان التدفقات التمويلية بصيغة السلم، والاستصناع، والمساقاة والمغارسة كلها لم تتجاوز 20% من اجمال التمويل؛ وبالتالي التمويل الاستهلاكي لا يكون له انعكاس إلا سلبا على التضخم، لأنه غير قادر على زيادة العرض كما هو شأن التمويل الانتاجي وبالتالي المساهمة في رفع معدلات التضخم التي بلغت ذروتها سنة 2022 بـ 138.8%.

كذلك التضخم المستورد كان له دافعا بدرجة كبيرة في عدم استقرار أسعار الصرف، حيث يلاحظ بأن قيمة الجنيه السوداني قد انخفض مقابل الدولار بنسبة كبيرة جدا تتجاوز 400% خلال الفترة 2000-2022.

الجدول الموالي يوضح سبب عدم بلوغ التأثير الكامل للتمويل الإسلامي والصكوك الإسلامية في السودان على التضخم وسعر الصرف

الجدول رقم (9) الأثر الناتج السبب الرئيسي لعدم بلوغ السودان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

الأثر الناتج	السبب الرئيس
زيادة الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار	بسبب تركز التمويل المصرفي في النشاط التجاري (صيغة المرابحة بنسبة تفوق 70% من اجمال التمويل)
عدم التوازن بين العرض والطلب	ضعف التمويل الإسلامي الإنتاجي بشكل عام
عدم التحكم وإدارة الكتلة النقدية	غياب أدوات أسواق مالية إسلامية، وان وجدت فهي غير نشطة
اصدار نقدي غير مغطى، الذي يؤدي حتما إلى تضخم نقدي	التمويل بالعجز الحكومي
تضخم مستورد بزيادة الطلب على السلع الأجنبية	تقلبات سعر الصرف وانخفاض الجنيه السودان

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على المعلومات التحليلية السابقة

خلاصة الفصل

يتبين من خلال الدراسة التحليلية في هذا الفصل أن آليات السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي في السودان للفترة 2000-2022، قد شكلت في مجملها أدوات بديلة عن النظام الوضعي، إلا أن أثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أتضح جليا أنه ظل محدودا ولم يحقق الأهداف الكلية المرجوة.

بالرغم من الفعالية الجزئية التي حققتها صكوك المشاركة الحكومية شهامة في ضبط التضخم وتعزيز النمو وتحقيق استقرار في اسعار الصرف من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي؛ إلا أنه لم تحقق الأثر الكامل في خفض معدلات التضخم وبلوغ معدلات نمو اقتصادي مقبول وتحقيق استقرار في سعر الصرف، ويعزى ذلك لعدة أسباب تم تحليلها من خلال هذا الفصل، وبالنظر إلى ما أحدثته التدفقات التمويلية من المصارف الإسلامية في السودان في ذات الفترة اتضح بأن المصارف تعتمد بشكل كلي على صيغة التمويل التجارية (المرابحة)، بتوفير مطالب العملاء من خلال وتيرة الاسترداد (التضخم المستورد) التي تؤدي إلى رفع الطلب على العملة الاجنبية وبالتالي تدهور أو تهاوي العملة المحلية.

وبالنسبة لآلية الزكاة في رفع النمو وضبط التضخم كان لها أثر ضعيف وبقية جهود الهيئة العامة لديوان الزكاة مستمرة في الجباية والتركيز في الصرفي نحو مصرف الفقراء والمساكين.

خاتمة

خاتمة

حاولنا من خلال دراسة التعرف على مدى مساهمة آليات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي في السودان في ضبط المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2022، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. نتائج الدراسة:

أولا. اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: تبين بأن السياسة النقدية الإسلامية وإن كانت لا تختلف في بنيتها الوظيفية وأدواتها الإجرائية العامة عن نظيرتها في الاقتصاد الوضعي؛ إلا أن جوهر الاختلاف يكمن في الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها هذه السياسة من خلال استبعاد التعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاءا واحلال نظام المشاركة في الربح والخسارة القائم على قاعدتين فقهيتين هما الغنم بالغرم والخراج بالضمان، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى**.

الفرضية الثانية: بينت نتائج الدراسة التحليلية أن الصكوك الإسلامية في السودان والمتمثلة في صكوك المشاركة الحكومية شهامة كأداة تمويلية بديلة، لم تحدث الأثر المرجو منها في ضبط التضخم وتحقيق النمو والاستقرار في سعر الصرف أ ي تحقيق التوازن الاقتصادي بالشكل الذ يعكس فعالية هذه الأداة التمويلية في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ويعزى ذلك لعدة أسباب؛ لعل أبرزها تركيز استخدامها في تمويل العجز الموازي بدلا من المشاريع الإنتاجية، مع غياب سوق نشطة لتداول هذه الصكوك، وهذا ما ينقي صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يتبين من خلال الدراسة التحليلية بأن زيادة التدفق بصيغ التمويل المصرفي الإسلامي لا تحقق نتيجة مرضية في ضبط التضخم وزيادة النمو واستقرار أسعار الصرف، ويعزى ذلك لتركز التدفقات التمويلية الإسلامية على الصيغة التجارية (التمويل بالمرابحة) بسبة كبيرة، مع ضعف التركيز على تمويل القطاعات الإنتاجية الأساسية كزراعة والصناعة. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: من خلال تتبع مسار التحصيل والصرف للزكاة وأثرها على التضخم والنمو واستقرار سعر الصرف، وجدنا بأن هذه الأخيرة لا ترتبط بعلاقة مع الزكاة بشكل واضح أما بافي متغيرات الاستقرار الاقتصادي فتبين بأن جهود هيئة ديون الزكاة المستقلة لها تأثير لكن لم يتحقق بصورة كاملة. وبالتالي يتبين بأن الفرضية لم تتحقق بصورة كاملة.

ثانيا. النتائج النظرية:

- يختلف الاقتصاد الإسلامي عن الوضعي من حيث التزامه بالقيم الأخلاقية والروحية العادلة للمجتمع وفق مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- استبعاد سعر الفائدة من آليات السياسة النقدية الإسلامية واعتمادها على نظام المشاركة كبديل لها؛
- كان التعامل بالصكوك الربوية في عملية السوق المفتوحة، لكن جاءت بديلا لها وهي الصكوك الإسلامية التي تعمل على أحكام وقواعد شرعية؛
- تعتبر السودان من الدول التي تعمل بنظام مصرفي إسلامي 100%؛
- يعتبر ديوان الزكاة هيئة مستقلة له شخصيته المعنوية، يعمل على إدارة الزكاة في السودان ويضع خطط ورؤى وذلك من أجل احداث أثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية؛

ثالثا. النتائج التحليلية:

- بقيت معدلات التضخم في السودان للترة 2000-2022 رغم الجهود المبذولة من طرف السلطة النقدية في ضبطها؛
- التركيز في التدفق التمويلي المصرفي الإسلامي على صيغة المرابحة مما كان له أثر سلبي على التضخم وبعض المؤشرات الكلية؛
- ابتكار السودان أدوات مالية بديلة تتمثل في الصكوك بتعدد أنواعها وباختلاف مهامها، تجعل منها أداة استثمارية تحقق أرباح مجزية؛
- تركيز صرف أموال الزكاة على مصرف الفقراء والمساكين من أجل التخفيف من حدة الفقر وتهزيز النمو لاقتصادي؛

2. التوصيات:

- ضرورة إعادة توجيه صيغ التمويل الإسلامي نحو القطاعات الإنتاجية الحقيقية؛
- تفعيل دور الصكوك الإسلامية كأداة بديلة استثمارية بدلا من تركيزها على تمويل العجز الموازني؛
- دمج الزكاة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية لتحقي العدالة والاستقرار؛
- التشجيع على انضمام إلى مؤسسات الاقتصادية الإسلامية ومواكبة تطورات وتطلعات المجتمع المسلم داخليا وخارجيا.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالغة العربية:

الفرآن الكريم

كتب الحديث:

- **سليمان بن الأشعث السجستاني، أبي داود، سنن آبي داود، تحقيق محمد الدين ناصر الالباني، مكتبة المعارف النشر والتوزيع، الرياض، باب الشركة، رقم الحديث 3383،**

الكتب:

- **أحمد المصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1986م**
- **أحمد حسن عطشان النبهاني، الجهاز المصرفي والاستقرار الاقتصادي، د.ط، دار آمنة، الأردن، عمان،2014م،**
- **أحمد حوبتي وآخرون، البطالة وعلاقتها بالجريمة والانحراف في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامينة، الرياض، 1998م**
- **أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، د.ط، دار الكتاب العالمي، الأردن، 2008**
- **أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، د.ط، مؤسسة شباب الجامعة،2007م،**
- **أحمد محمد أحمد أبوطه، التضخم النقدي (أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث)، دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2012،**
- **بداوي محمد وآخرون، الاقتصاد الكلي، ط1، دار بصمة علمية، ورقلة، الجزائر، 2024**
- **جمال ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، ط 1، القاهرة، دار المعارف، د.ت**

- جمال الدين بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007م
- جيمس جوارتبني وآخرون، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، د.ط، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1988م،
- حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، د.ط، دار البداية، عمان،2014
- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، د.ط، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية،2006
- حمدي عبد العظيم، الاصلاح الاقتصادي، في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة، د.ط، دار الزهراء، الشرق القاهرة، مصر،1998
- حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان، مقارنة اسلامية، د.ط، مكتبة النهضة المصرية،1986م
- دريد كامل آل بسيلب، المالية الدولية، د.ط، دار البازولي العلمية، الأردن، 2011م
- رفيق يونس المصري، التمويل الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق،2012م
- رمزي زكي، الاقتصاد السياسة للبطالة (تحليل الأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة)، د.ط، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1998
- سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، ط1، د.ت
- سلام عبد الكريم مهدي آل سيمسم، التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي الاسلامي، ط1، دار مجدلاوي، عمان،2011م،

- شعيب بونوة وآخرون، مدخل الى التحليل الاقتصادي الكلي، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د.م،2010
- شمس الدين بن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م
- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وآثاره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، د.ط، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000م
- عبد الجبار حسين ظاهر القحطاني، السياسة النقدية في التحليل النقدي للمجلس النقد والتسليف، د.ط، مركز الدراسات والبحوث العلمية الاستراتيجية الحضاري، دم،2025
- عبد الحليم عمار غربي، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، د.ط، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، د.م، 2015
- عجلان صباح، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة دراسة عينة من البنوك العربية، رسالة دكتوراه في نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2019
- عدنان خالد التركمانى، السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الاقتصادية والرسالة، عمان،1988م،
- عقبة عبد اللاوي بن أحمد، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلى، د.ط، مطبعة الرمال – الجزائر،2020م،
- علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية، د.ط، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005م

- عماد أبو شعر، البطالة وعلاجها في السنة النبوية، د.ط، الجامعة الاسلامية، غزة –فلسطين، 2011
- عون محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، ط1، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن بعقوب الشيرازي، القاموس، المحيط، مجموعة من محققين، مؤسسة الرسالة، بيروت،1987م
- قانة الطاهر، اقتصاديات صرف النقود والعملات، د.ط، دار الخلدونية، الجزائر،2009م
- مجمع اللغة العربية، معجم الوسيط، المكتبة الإسلامية، إسطنبول، تركيا
- مجيد علي حسين وآخرون، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل، عمان، 2004م
- محمد بن أبي بكر رازي، مختار الصحاح، د.ط، المكتبة العربية، القاهر، مصر، مادة النقد، د.ت
- محمد بن علي القري، مقدمة في النقود والبنك مع تطبيقات على المملكة العربية السعودية وعناية بالمفاهيم الإسلامية، ط1، مكتبة دار الجدة، السعودية، 1996م
- محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ط7، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص –النظريات الاستراتيجيات –المشكلات)، د ط، مطبعة البحيرة، 2008م
- محمد عبد الله شاهين محمد، أسعار صرف العملات العالمية وأثارها على النمو الاقتصادي، ط1، دار حميثر، جمهورية مصر العربية، 2018م
- محمد عبد الله شاهين محمد، السياسات الاقتصادية وأثرها على التوازن والنمو الاقتصادي، ط1، دار الفجر، د.م،2008م
- محمد عبد المنعم عفر وآخرون، أصول الاقتصاد الإسلامي، ج1، ط1، دار البيان العربي، د.م، 1985م

- محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل: دراسة للنقود والمصارف والسياسة النقدية في ضوء الاسلام، ط2، دار البشير، 1990م
- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط1، دار الثقافة، عمان، 2009
- محمد نجاة الله صديقي، النظام المصرفي اللاربوي، ط1، المجلس العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1985م،
- محمود الوادي وآخرون، النقود والمصارف، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان،2010م،
- محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي: تجربة السودان نموذجا، د.ط، دار غيداء الأردن، 2016م
- مدحت صادق، النقود الدولية وعلمية الصرف الأجنبي، ط1، دار غريب للطباعة والنشر، د.م، 1997م،
- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفا للنشر والتوزيع، الأردن،2008م
- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، السياسة النقدية ونظرية النقود في الاقتصاد الإسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث، د.ب، 2015
- نعمة الله نجيب وآخرون، مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية، د.ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001م
- هيل عجمي الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، د.ط، در وائل، عمان، 2014م
- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الاسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ط1، دار النفائس عمان ،2011
- ولي الدين عبد الرحمان بن عمر ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، ج2، د.ط، دار البلخي، دمشق، 2004م

- وليد مصطفى شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية،2011م
- يوسف القرضاوي، شريعة الاسلام، ط1، دار الشهاب، باتنة، 1988م

الرسائل والأطروحات الجامعية:

-ابراهيم عبد الحليم عبادة، السياسة النقدية ضوابطها وموجهاتها في اقتصاد اسلامي، الملتقى الدولي الأول حول (الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل) معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير بالمركز الجامعي بغرداية، يومي 23 –24 فيفري (2011م)

-أحمد شعبان محمد على، السياسات النقدية والمصرفية للبنك في إطار النظام المصرفي الاسلامي، د.ط، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،2013م

-آسيا قروي، صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (QIB) الفترة (2006 –2013) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص بنوك، جامعة الوادي، الجزائر – 2015م

-بن ذيبة يمينة، نحو السياسية نقدية من منظور اسلامي في الجزائر، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الجزائر3 ،2018م،

-بهاز جيلالي وآخرون، معالم السياسة الاقتصادية من منظور الإسلامي السياسة النقدية الإسلامية نموذجا، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي غرداية

- خليلي أحمد، هاشمي بريقل، واقع البطالة وآثارها على الفرد والمجتمع، ملتقى دولي حول (استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة

-زغاد ابتسام، دورا السياسة النقدية في معالجة التضخم في الاقتصاد الإسلامي، دراسة قياسية وتحليلية على السودان للفترة (2014/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في نقود ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جيجل، 2015م،

-سمير تامة وآخرون، ودور السياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة السودان (2014/2000)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الوادي،2017م

-سمير تامة، قياس أثر السياسة النقدية والمالية وفق المرتكزات الاقتصاد الإسلامي، على النمو الاقتصادي في السودان للفترة 2019/2000، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية –معهد العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير –تيبازة، 2023 م،

-صالح صالحي، ادوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة اسلامية، الندوة العلمية الدولية الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سطيف1، الجزائر،18إلى 20 أفريل2010

-عادل زقرير، أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012/1998)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، بسكرة، 2015 م

-عبد الرزاق نذير، السياسات النقدية في الاقتصاد الاسلامي كأداة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة بسكرة، 2016م

-عمار كاظم الوادي، آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول إسلامية مختارة المدة (2006/1981) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية،2009

-منصوري سعدان، محاضرات في الاقتصاد النقدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف1، 2025م،

-وسام حوامرية، التحليل الاقتصادي لظاهرة التضخم وعلاجها في الاقتصاد الإسلامي دراسة حالة ماليزيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2013م

الدوريات والمجلات:

- \حسين خليل وآخرون، دور الزكاة في معالجة البطالة والتضخم في الجزائر ـ دراسة قياسية تنبؤية خلال الفترة (2003–2025)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، م9، ع1، دم،2022م
- أحمد صبحي أحمد العيادي، السياسة النقدية والمالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم، مجلة الشريعة والدراسات الاسلامية، مجلس النشر العلمي، الكويت، م 18، ع54، 2003م
- بختاوي أمال وآخرون، أثر زيادة الأعمال الاجتماعية على النمو الاقتصادي دراسة حالة لعينة من الدول الآسيوية، مجلة آفاق للعلوم، م7، ع2، 2022
- بلقاسم العباس" سياسات أسعار الصرف، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع 23 ،2003م
- بالهوشات محمد الآمين وآخرون، العلاقة بين التمويل المصرفي والنمو الاقتصادي في المغرب –تحليل السببية متعدد المتغيرات، مجلة الباحث الاقتصادي، م8، ع2، 2020 م
- حليم مدبر، كفاءة ادوات السياسة في الاقتصاد الإسلامي في السياستين التوسعية والانكماشية، مجلة الشهاب، الوادي الجزائر، م3، ع1 ،2022م،
- عبيدات عبد الكريم، عزو أحمد، بوبكر مصطفى، ألية تمويل المشروعات الانتاجية بديوان الزكاة السوداني، دراسة تحليلية للفترة 2016–2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد: 26، العدد: 01، 2023،
- سفيان بن عبد العزيز، أدوات السياسة النقدية الاسلامي ودورها في استدامة التنمية والوقاية الأزمات المالية، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، م5، ع9، 2017م
- سمير تامة وآخرون، فعالية السياسة النقدية وفق مرتكزات الاقتصاد الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان ـ دراسة قياسية لفترة (2019/2000)، باستخدام نموج انحدار الذاتي للفترات الإبطاء الموزعةARDL، مجلة رؤى اقتصادية، م12، ع1، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي،2022م

- **عثمان أحمد عثمان، دور السياسة النقدية في تحقيق التنمية المستدامة رؤية مصر 2030م، مجلة علمية محكمة ربع سنوية، الجمعية المصرفية للاقتصاد السياسي للإحصاء والتشريع، القاهرة، ع557، 2025م،**

- **عقبة عبد اللاوي وآخرون، دراسة تحليلية للآليات عمل السياسة النقدية وفق نموذج للتوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، الأغواط، م8ع1، 2017م،**

- **علاء بسيوني وآخرون، السياسة النقدية في الإسلام ودورها في الحد من الأزمات وإمكانية الاستفادة منها في ظلل الاقتصادات المعاصرة، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، د.ن، د.ع، د.ت، د.م،**

- **علي السالوس، أثر التضخم والكساد في ضوء حديث ابن عمر، مجالات مركز اليهوس السنة والسيرة، جامعة قطر، ع1997،9م**

- **عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد اسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م1، ع2، 1983م،**

- **عمرو محمد متولي وآخرون، قياس أثر الصكوك الإسلامية على النمو الاقتصادي بالسودان منذ 1998، مجلة الدراسات الافريقية، م45، ع3، ج1، 2023**

- **كوبيبي حفصة، وآخرون، النمو، التنمية، التنمية المستدامة مراجعة للمفاهيم، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، م 17، عدد خاص، 2022م،**

- **محسن بن حبيب، صكوك المالية الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الاقتصادية ـتجربة ماليزيا أنموذج، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، م33، ع2، قسنطينة الجزائر،2019**

- **محمد عبد المنعم عفر، النظام الاقتصادي الإسلامي، مجلة المعاصر المسلم، د.م، ع5، 1976م**

التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات:

- التقرير السنوي لبنك المركزي السودان،2023

-التقرير السنوي لبنك السودان المركزي،2014

-التقرير السنوي لبينك المركزي السودان،2017

-التقرير السنوي للبنك المركزي لسودان،2012

-التقرير السنوية لبنك السودان المركزي، <cbosK

المراجع بالغة الأجنبية:

- **Daud Mustafa Impact analysis of Islamic financial inclusion and economie growth in selected Muslim countries lessons for Nigeria. Economics management and accounting by the international Islamic university malaysia;2018**
- **Eko Suprayitno zakat and sdgs the impoct of zakaton**

  Economic growth con sumption and invest m end in Malaysia, is international coferenceon Islamic

  Econonicsand business, puthors by Atlantis malady, Indonesia, 2019
- **Hasan kiaee,monetary policy in Islamic economic,no:4837,imam sadig university,framework:cose of Islamic republic of iran,2007**
- **Mujahidn, Muhammad, monetary policy in pers pective conventional economy and Islamic economics,fakultas syariah dan elionomi islam,iain syekh nurjati cirebon,marpaper no,ç=94693,posted25jun2019,11;04utc**
- **Yousef karima,naveed ahmad lone mone to ary policy:an Islamic economics pespactive,v20,n2,2024**